عالم المال

ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

• الأحد 21 يونيو 2026 م

• الإصدار الثاني • السنة الحادية والعشرون • العدد: 896

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

Zaldi Investment
صندوق زالدي ستار - Zaldi Star
سعر الوثيقة يوم 20-6-2026
112.15455 جم
تم توزيع كوبونات نقدي بقيمة 8.2 جنيه للوثيقة
مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات
zaldi-capital.com
للاستفسار: 16299

Zaldi Investment
صندوق زالدي المصري - Zaldi Elmasry
سعر الوثيقة يوم 20-6-2026
11.19 جم
مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات
zaldi-capital.com
للاستفسار: 16299

هدنة هرمز

تكبح جنون النفط وتعيد تشكيل أسواق الطاقة العالمية

قوت المصريين في ميزان الحكومة

الخبز والدعم النقدي.. معركة جديدة بين الإصلاح الاقتصادي ومتطلبات المعيشة

محمد مهران رئيس شعبة الجلود وأصحاب المدابغ بالغرفة التجارية:

الصادرات تقترب من 3 مليارات جنيه.. ونطالب بقرار استثنائي لتصدير "الهوالك"

صناعة وطاقة ص 06

من لبنان إلى زيمبابوي..

إعادة الإعمار والتنمية تفتح مرحلة جديدة من التوسع الخارجي للمقاولات المصرية

استثمار ص 08

80 % من الاحتياطي العالمي..

ثروة الفوسفات العربية في مرمى الأزمات العالمية

5.4 % نموا مستهدفا والتوقعات الدولية تقف عند 4.7 %

هل يقترب الاقتصاد المصري من كسر حاجز النمو المرتقب؟

إعادة هيكلة الشركات وتسريع وتيرة الطروحات تحول استراتيجي يعزز جاذبية البورصة

التمويل والبنية التحتية والوعي المجتمعي.. تحديات رئيسية تواجه التحول إلى الطاقة الشمسية

مبادلة العملات والديون تفتح باب تحويل الالتزامات الخارجية إلى استثمارات

بنوك ص 04

فقد 4 % خلال أسبوع..

الدولار يواصل انهياره ويهبط إلى دون الـ50 جنيها

تراجع سعر الدولار أمام الجنيه المصري بنحو ٤٪ خلال تعاملات الأسبوع الماضي، بعد أن فقد نحو ٢,٠٦ جنيه من قيمته مقارنة مع مستويات الأسبوع السابق عليه مدعوما بهدوء التوترات الجيوسياسية والتوصل إلى اتفاق سلام بين الولايات المتحدة وإيران وإعادة فتح مضيق هرمز، وعودة تدفقات الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل.

وبلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي نحو ٥٢ جنيها في بداية تعاملات الأسبوع بينما أغلق تعاملات أول أمس الخميس على متوسط أقل من ٥٠ جنيها وهو أدنى مستوى منذ بداية الحرب الأمريكية الإيرانية نهاية فبراير المنصرم والتي قفزت بسعره لمستوى اقترب من ٥٥ جنيها، وبذلك يكون الدولار قد فقد نحو ٥ جنيهات، أو ما يقارب ٩٪ من قيمته مقارنة بأعلى مستوياته التي سجلها خلال فترة التوترات الجيوسياسية الأخيرة.

وبلغ سعر الدولار في بداية الأسبوع في بنوك الأهلي ومصر والتجاري الدولي مستويات ٥١,٩٣ جنيه للشراء و٥٢,٠٣ جنيه للبيع، أما بنهاية تعاملات الأسبوع فبلغ في ذات البنوك مستوى ٤٩,٨٧ جنيه للشراء و٤٩,٩٧ جنيه للبيع.

ويأتي تحسن أداء الجنيه بالتزامن مع استمرار نمو احتياطيات النقد الأجنبي وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، فأعلن البنك المركزي المصري ارتفاع صافي احتياطيات مصر من النقد الأجنبي إلى ٥٣,١٣٤ مليار دولار في شهر مايو الماضي، مقابل ٥٣,٠٠٩ مليار دولار في أبريل الماضي، بزيادة بلغت ١٢٥ مليون دولار.

ووصل احتياطي النقد الأجنبي في مصر بنهاية مايو ٢٠٢٦ إلى مستوى قياسي جديد، حيث أصبح الأعلى في تاريخ البلاد.

وأضاف البنك المركزي المصري ٣ آلاف أونصة ذهب لاحتياطياته خلال مايو الماضي ليسجل ٤,١٦٧ مليون أونصة، لكن تراجع سعر الذهب خلال مايو ضغط على قيمة احتياطيات البلاد منه لتنخفض ٤٢٥ مليون دولار مسجلة ١٨,٧٧ مليار دولار، لكن ارتفاع أرصدة العملات الأجنبية بنحو ٦٥٦ مليون دولار عوض التراجع ودفع الاحتياطيات الدولية.

وفي سياق متصل، ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٣٣,٢٪ خلال أول ١٠ أشهر من العام المالي الحالي «يوليو/أبريل ٢٠٢٥-٢٠٢٦» لتسجل نحو ٣٩,٢ مليار دولار، مقابل نحو ٢٩,٤ مليار دولار خلال «يوليو/أبريل ٢٠٢٤-٢٠٢٥»، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري.

وعلى المستوى الشهري، ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال شهر أبريل ٢٠٢٦ بمعدل ٤٤٪ لتسجل نحو ٤,٣ مليار دولار، مقابل نحو ٣ مليارات دولار خلال شهر أبريل ٢٠٢٥.

وسجلت تحويلات المصريين بالخارج خلال عام ٢٠٢٥ تدفقات قياسية تعد الأعلى على الإطلاق، حيث ارتفعت بمعدل ٤٠,٥٪ لتصل إلى نحو ٤١,٥ مليار دولار، مقابل نحو ٢٩,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤.

ويعزز ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج من توافر العملات الأجنبية في السوق المحلية، ما يدعم استقرار سعر الصرف ويحد من الضغوط على الجنيه المصري.

وفي نفس ذات السياق، حققت مصر نموا في الحركة السياحية الوافدة بنسبة ٤٪ منذ شهر يناير الماضي وحتى الأسبوع الأول من شهر يونيو الحالي، وفقا لـ شريف فتحي، وزير السياحة والآثار.

وكان الجنيه المصري قد اختتم عام ٢٠٢٥ بأداء قوي، إذ ارتفع بنسبة ٦,٧٪ أمام الدولار خلال العام، بدعم من القفزة القياسية في تحويلات المصريين العاملين بالخارج واستعادة السيولة في القطاع المصرفي.

ويرى متعاملون في السوق أن استمرار نمو موارد النقد الأجنبي، خاصة تحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمار الأجنبي، قد يدعم استقرار الجنيه خلال الفترة المقبلة، ما لم تطرأ متغيرات خارجية تؤثر على الأسواق العالمية.

زياد الحامدي

مصر تطلق أول مركز لوجستي للتجارة المباشرة في إفريقيا يوليو المقبل

كشفت الدكتورة نيفين نخلة، مؤسس الجوندي تريدينج، وهي الشركة التي تمثل اتفاقية التجارة الحرة بالقارة الإفريقية، في مصر، وعضو مجلس إدارة تحالف عدد من الشركات الصناعية والاستشارية، بدء تنفيذ مشروع لوجستي مصري جديد داخل القارة الإفريقية.

وأشارت إلى أن الشركة المصرية للصادرات الصناعية وتحالف عدد من الشركات الصناعية والاستشارية وشركة من الشركات الحكومية يعملون على إنشاء مراكز لوجستية للتخزين والتوزيع والبيع المباشر في عدد من الدول الإفريقية تحت مظلة رسمية مصرية وذلك بهدف خلق منظومة تخزينية وتسويقية للصادرات المصرية في دول الشرق الإفريقي.

وقالت:إن المشروع يعتمد على إنشاء مخازن استراتيجية تُخزن فيها المنتجات المصرية بشكل مسبق بما يضمن جاهزية البضائع للتوزيع الفوري داخل الأسواق الإفريقية مشيرة إلى أن هذه المنظومة تدار عبر نظام إلكتروني متكامل يتيح للمصانع متابعة مخزونها بشكل لحظي من خلال الكاميرات وأنظمة التتبع.

وأوضحت أن هذه المخازن ليست موجهة للبيع للأفراد وإنما تستهدف تجار الجملة والمؤسسات الكبرى مثل الفنادق والجهات التجارية الكبرى حيث يتم البيع مباشرة بنظام "الكاش والتحميل الفوري" بما يضمن سرعة دوران البضائع وتقليل مخاطر التصدير.

وأضافت أن الهدف الأساسي من هذه المنظومة هو سد فجوة الثقة بين المصنع والمستورد الإفريقي إذ كان المصنع يخشى عدم تحصيل مستحقاته بينما يتخوف المستورد من عدم مطابقة البضاعة للمواصفات أو عدم وصولها في الوقت المحدد.

وأكدت أن المشروع يمثل نموذجًا جديدًا في التجارة البينية الإفريقية يقوم على فكرة "إيصال البضاعة إلى السوق قبل البيع" بما يعزز من ثقة الطرفين.

وأشارت إلى أن أول مخزن سيتم افتتاحه في شهر يوليو بكينيا ليكون نقطة انطلاق لسلسلة من المخازن التي سيتم التوسع فيها لاحقًا داخل عدد من الدول الإفريقية ذات الأهمية التجارية لافتة إلى أنه سيخدم ٧ دول حبيسة في تلك المنطقة.

وأوضحت أن المخزن سيضم مختلف الصناعات المصرية بشكل منظم يشبه السلاسل التجارية الكبرى بما يسمح للمستوردين بالدخول والشراء المباشر وتحميل البضائع والتعامل الفوري دون وسطاء.

وقالت:إن هذا النموذج سيسهم في تعزيز نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الإفريقية خاصة في الدول الحبيسة التي تعاني من صعوبات لوجستية في الاستيراد المباشر.

كما أكدت أن المشروع يُعد نواة لما وصفته بـ"بيت مصر في إفريقيا" وهو نموذج اقتصادي وتجاري يستهدف دعم التواجد المصري داخل القارة وتعزيز الثقل التجاري المصري في الأسواق الإفريقية.

وأضافت أن هذا المشروع لن يكون نقطة بداية فقط بل سيتم التوسع فيه لاحقًا عبر سلسلة من المخازن في مناطق استراتيجية داخل القارة لخدمة أسواق جديدة وزيادة حجم التبادل التجاري.

علياء حسين

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية

مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

وزير الاتصالات يشهد مراسم منح شركة حسن علام ترخيص إنشاء وتشغيل مراكز البيانات وتقديم خدمات الحوسبة السحابية

شهد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مراسم توقيع ترخيص بين الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وشركة حسن علام للبنية الرقمية ولحلول مراكز البيانات، لإنشاء وتشغيل مراكز البيانات وتقديم خدمات الحوسبة السحابية.

وتعتزم شركة حسن علام للبنية الرقمية ولحلول مراكز البيانات ضخ استثمارات تقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار أمريكي كمرحلة أولى لإنشاء مركز بيانات متطور، مصمم وفقا لأعلى المعايير العالمية، مع خطط للتوسع وزيادة حجم الاستثمارات خلال السنوات المقبلة بهدف تلبية الطلب المتزايد على خدمات استضافة البيانات والحوسبة السحابية، وخدمة المؤسسات الحكومية والقطاع المالي والشركات المحلية والعالمية.

وقع الترخيص المهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وداليا وهبة عضو مجلس إدارة شركة حسن علام للبنية الرقمية ولحلول مراكز البيانات، بحضور المهندس عمرو علام الرئيس التنفيذي لشركة حسن علام القابضة، والمهندس عمرو عباس نائب رئيس الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات للتنظيم وحوكمة السوق، وكريم بشارة الشريك الإداري- شركة A15، وعدد من القيادات التنفيذية من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وشركة حسن علام.

وأكد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن منح هذا الترخيص يعكس اهتمام الدولة بتنمية صناعة مراكز البيانات والحوسبة السحابية في مصر، باعتبارها من القطاعات الحيوية الداعمة للاقتصاد الرقمي، مشيرا إلى أن الدولة تعمل على تهيئة بيئة استثمارية وتنظيمية جاذبة تسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال.

وأضاف أن الوزارة تعمل بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية على إعداد استراتيجية وطنية متكاملة لمراكز البيانات والحوسبة السحابية، تستهدف تعزيز السيادة الرقمية، وترسيخ مكانة مصر باعتبارها مركزا إقليميا لتداول البيانات والخدمات الرقمية، مستفيدة من موقعها الجغرافي المتميز والبنية التحتية الرقمية المتطورة التي تمتلكها.

وأوضح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي للقطاع يمثل أحد المحاور الرئيسية لدعم نمو هذه الصناعة، بما يواكب التطورات العالمية ويتيح تقديم خدمات مراكز البيانات والحوسبة السحابية وفقا لأعلى المعايير الدولية، وبما يلبي احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن جانبه، أكد المهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، أن الجهاز يواصل العمل على تطوير الأطر التنظيمية الداعمة لنمو سوق مراكز البيانات والحوسبة السحابية في مصر، بما يواكب التطورات العالمية ويضمن تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والاعتمادية والأمن.

وأضاف أن التوسع في إصدار تراخيص مراكز البيانات يعكس تنامي الطلب على هذه الخدمات والثقة المتزايدة في السوق المصري، مؤكدا حرص الجهاز على توفير بيئة تنظيمية متوازنة تدعم الابتكار والاستثمار، وتمكن مختلف القطاعات من الاستفادة من أحدث الحلول الرقمية والتكنولوجية.

تحت رعاية المجلس القومي للطفولة والأمومة

ڤودافون مصر وسيف إيجيبت توقعان بروتوكول تعاون استراتيجي لتعزيز الاستخدام الرقمي الآمن للأطفال

أعلنت ڤودافون مصر توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة سيف إيجيبت، لتصبح الشريك الاستراتيجي للمؤسسة في مجال تعزيز الاستخدام الرقمي الآمن للأطفال وحمايتهم على الإنترنت في خطوة تعكس التزام الشركة المتواصل بخلق بيئة رقمية أكثر أمانا للأطفال، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الحماية والأمان الرقمي للأطفال في مصر، تحت رعاية المجلس القومي للطفولة والأمومة.

وقع البروتوكول كل من المهندس أيمن السعدني، رئيس قطاع الشؤون الخارجية في ڤودافون مصر، وسارة عزيز، مؤسس ومدير مؤسسة سيف إيجيبت، وشهدت توقيع البروتوكول الدكتورة سحر السنباطي، رئيسة المجلس القومي للطفولة والأمومة، بحضور المهندس محمد إبراهيم، النائب التنفيذي للتفاعل المجتمعي والمتحدث الرسمي للجهاز بالإعلام.

يهدف هذا التعاون لرفع الوعي بسلامة الأطفال على الإنترنت بين المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور والأطفال، إلى جانب تنفيذ مبادرات تعليمية وأنشطة تفاعلية تشجع على السلوك الرقمي المسؤول والآمن. يأتي هذا البروتوكول أيضا في إطار التزام ڤودافون مصر الأوسع بالمسؤولية الرقمية، وحرصها على دعم الاستخدام الواعي والآمن للتكنولوجيا، بما يضمن أن يكون الوصول الرقمي مصحوبا بالمعرفة والحماية والإرشاد اللازمين. وسيتولى المجلس القومي للطفولة والأمومة الرعاية الوطنية للمبادرة، والإشراف الفني على المحتوى الموجه للأطفال والأسر، ودعم تنفيذ الأنشطة التوعوية وبناء القدرات والتعريف بمنظومة حماية الطفل وخط نجدة الطفل ١٦٠٠٠، بما يسهم في تعزيز حقوق الطفل وخلق بيئة رقمية آمنة للأطفال.

تستند هذه الشراكة لخبرات ڤودافون مصر ومؤسسة سيف إيجيبت لمواجهة التحديات المرتبطة بسلامة الأطفال على الإنترنت، في ظل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والإنترنت في حياة الأطفال اليومية. وتركز الجهود المشتركة على رفع الوعي على مستوى المؤسسات التعليمية والأسرة، إدراكا للدور المحوري الذي يلعبه أولياء الأمور والمعلمون في دعم التجارب الرقمية الآمنة للأطفال، وتمكينهم من التعامل مع العالم الرقمي بشكل مسؤول ومطمئن.

وفي كلمتها خلال مراسم التوقيع، أكدت الدكتورة سحر السنباطي، أن قضية السلامة الرقمية للأطفال أصبحت من القضايا ذات الأولوية في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، إلى جانب ما يفرضه من تحديات ومخاطر تتطلب تضافر جميع الجهود.

وأعربت السنباطي عن تقديرها سارة عزيز على إطلاق هذه المبادرة المهمة بالشراكة مع ڤودافون مصر، مشيدة بالتعاون البناء بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم جهود حماية الأطفال وتعزيز رفاهيتهم في العصر الرقمي. كما وجهت الشكر لڤودافون مصر على دورها الفاعل في دعم المبادرات المجتمعية الهادفة لتعزيز الوعي والحماية الرقمية للأطفال والأسر.

وفي هذا السياق، قال المهندس أيمن السعدني، رئيس قطاع الشؤون الخارجية لشركة ڤودافون مصر: «تمثل شراكتنا مع مؤسسة سيف إيجيبت خطوة استراتيجية مهمة في إطار جهود ڤودافون مصر لخلق بيئة رقمية أكثر أمانا ومسؤولية للأطفال في مصر، حيث نؤمن بأن التمكين الرقمي للأجيال الجديدة يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التوعية والحماية وبناء السلوك الرقمي السليم، ولذلك نحرص من خلال هذا التعاون على الوصول للأطفال والمؤسسات التعليمية ببرامج فعالة تساهم في رفع الوعي بالمخاطر الرقمية، وتعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، ودعم الجهود الوطنية الهادفة لبناء مجتمع رقمي آمن وشامل يضمن للأطفال تجربة رقمية إيجابية ومستدامة."

وقالت سارة عزيز، مؤسس ومدير مؤسسة سيف إيجيبت: "مع زيادة حضور التكنولوجيا في حياة الأطفال، أصبحت الحماية الرقمية جزءا أساسيا من حماية الطفل بشكل عام. ونؤمن في مؤسسة سيف أن بناء بيئة رقمية آمنة لا يتحقق بالخوف أو المنع، بل بالوعي والحوار المفتوح وتمكين الأطفال والأسر والمعلمين والقائمين على رعاية الأطفال بالأدوات والمهارات التي تساعدهم على استخدام التكنولوجيا بشكل إيجابي ومسؤول.

وتمثل شراكتنا مع ڤودافون مصر خطوة مهمة للمساهمة في بناء جيل أكثر وعيا وأمانا في العالم الرقمي، وهو ما يأتي في صميم رؤيتنا نحو مجتمع أكثر وعيا وتمكينا. وأضافت: "نفخر بانضمام ڤودافون مصر كشريك استراتيجي لمؤسسة سيف إيجيبت، حيث نسعى من خلال هذه الشراكة لتقديم حلول عملية ومحتوى توعوي وبرامج مستدامة تعزز ثقافة الأمان الرقمي، وتدعم الأطفال والأسر والمؤسسات التعليمية لبناء جيل أكثر وعيا وأمانا."

هواوي كلاود وثاندر توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز الابتكار الرقمي في قطاع التكنولوجيا المالية المصري

في خطوة تعكس التزام هواوي كلاود بدعم تطوير الجيل الجديد من منصات الاستثمار الرقمية، وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع شركة ثاندر، إحدى منصات الاستثمار الرقمي الرائدة في مصر على هامش فعاليات قمة هواوي كلاود للتكنولوجيا المالية ٢٠٢٦، بهدف تعزيز التعاون المشترك في مجال التكنولوجيا المالية ودعم الابتكار الرقمي من خلال حلول الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية الآمنة.

وقام بتوقيع مذكرة التفاهم كل من جو شو، الرئيس التنفيذي لهواوي كلاود مصر، وأحمد حمودة، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ثاندر، بحضور نخبة من قيادات القطاع المالي والتكنولوجي والشركاء الاستراتيجيين المشاركين في القمة. في إطار هذه الشراكة، تتعاون هواوي كلاود وثاندر على إطلاق مجموعة من مبادرات الابتكار المعتمدة على تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز مرونة الأداء، وتقديم خدمات أكثر ذكاء وسلاسة وأمانا، بما يواكب تطلعات المستخدمين ويرتقي بجودة الخدمات الرقمية. وتأتي هذه الجهود دعما لنمو منظومة التكنولوجيا المالية المتسارع في مصر، وترسيخا لأسس أكثر ابتكارا واستدامة لهذا القطاع الحيوي.

وتأتي هذه الاتفاقية لتعكس التزام هواوي كلاود بدعم التحول الرقمي للقطاع المالي في مصر، مستندة إلى بنيتها التحتية السحابية المتكاملة التي تجمع بين قدرات الحوسبة والتخزين والشبكات، والمدعومة بتكامل متقدم بين البرمجيات والأجهزة، بما يوفر مستويات عالية من الأداء والموثوقية والمرونة للمؤسسات المالية. كما تواصل هواوي كلاود تطوير منصة متقدمة للذكاء الاصطناعي المالي تدعم مجموعة واسعة من النماذج والتطبيقات، بما يمكن المؤسسات من تسريع تبني الخدمات المالية الذكية وتعزيز قدرتها على الابتكار.

وفي هذا السياق، قال جو شو، الرئيس التنفيذي لهواوي كلاود مصر: «منذ إطلاق هواوي لأول سحابة عامة في مصر عام ٢٠٢٤، انطلقنا من قاعدة قوية تهدف إلى تمكين المؤسسات من خدمات سحابية آمنة ومرنة تدعم الابتكار وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وقد شهدنا منذ ذلك الحين سلسلة من النجاحات في دعم وتمكين قطاع التكنولوجيا المالية في مصر."

وأضاف: «واليوم، نضيف فصلا جديدا إلى هذا النجاح من خلال تعاوننا مع ثاندر، حيث نعمل معا على تقديم حلول متقدمة في مجالي الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تعزيز كفاءة الخدمات المالية الرقمية، وتمكين المؤسسات من بناء تجارب أكثر ذكاء ومرونة لعملائها. ويأتي هذا التعاون امتدادا لرؤيتنا في دعم تطور القطاع المالي نحو الجيل الجديد من الخدمات المالية الذكية، وتعزيز قدرته التنافسية في سوق سريع التطور."

وصرح أحمد حمودة، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ثاندر: «تتمثل رسالتنا في ثاندر في جعل الاستثمار أكثر سهولة وبساطة وشمولا لملايين الأفراد في مصر والمنطقة. ولا يقتصر تحقيق هذه الرسالة على الابتكار في الخدمات المالية فحسب، بل يعتمد أيضا على بنية تكنولوجية قوية قادرة على دعم النمو، وتعزيز المرونة والأمان، وتقديم تجربة استثنائية للعملاء. ونحن سعداء بتعزيز تعاوننا مع هواوي كلاود، بينما نواصل تطوير منصتنا وتوسيع نطاقها، والاستفادة من الفرص الواعدة التي تتيحها تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي."

على هامش معرض ومؤتمر «صحة أفريقيا Africa Health ExCon»

أورنج توقع مذكرة تفاهم استراتيجية مع «eHealth» لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الصحة ورفع كفاءة خدمات الرعاية الصحية الرقمية في مصر

وقعت أورنج مصر مذكرة تفاهم استرتيجية مع شركة eHealthالمتخصصة في تكنولوجيا وحلول الرعاية الصحية، بهدف تطوير إطار متكامل للتعاون في مجال الصحة الرقمية يجمع بين الخبرات التشغيلية والتكنولوجية للطرفين، بما يتيح استكشاف وتطوير وإدارة وتشغيل جيل جديد من المنصات والخدمات الصحية الرقمية التي تدعم جهود الدولة في تسريع التحول الرقمي للقطاع الصحي المصري، وتعزز كفاءة المنظومة الصحية، وترتقي بجودة الخدمات والحلول المقدمة لمقدمي الرعاية الصحية والمواطنين المستفيدين منها.

وتم توقيع مذكرة التفاهم على هامش المعرض والمؤتمر الطبي الأفريقي «صحة أفريقيا Africa Health ExCon» ، الذي انطلقت فعالياته يوم الثلاثاء تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، وبحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي.

وتأتي هذه الخطوة في إطار التزام أورنج مصر بدعم مسيرة التحول الرقمي في القطاعات الحيوية بالدولة، واستنادا إلى خبراتها المتقدمة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية المتكاملة، بما يسهم في بناء منظومة صحية أكثر كفاءة واستدامة، تتماشى مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية مصر الرقمية. كما يعكس هذا التعاون التزام الجانبين بدعم مستقبل الصحة الرقمية في مصر من خلال الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية والخبرات التشغيلية التي يمتلكها كل طرف، بما يسهم في تطوير حلول صحية رقمية أكثر تكاملا ومرونة وجاهزية للمستقبل، وتعزيز التكامل والربط البيني بين المنصات والخدمات المختلفة، بما يدعم مستهدفات تطوير المنظومة الصحية المصرية.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيتعاون الطرفان في دراسة وتطوير وتصميم مجموعة من حزم الخدمات المتكاملة والحلول والخدمات الرقمية المبتكرة للقطاع الصحي، من خلال الاستفادة من إمكانات أورنج مصر في مجالات الاتصالات والبنية التحتية الذكية والقنوات الرقمية والحلول التكنولوجية المتقدمة وخدمة العملاء، ومن منصات eHealth وخبراتها التشغيلية في مجال الصحة الرقمية، بما يتيح تقديم خدمات أكثر تكاملا للجهات الصحية ومقدمي الرعاية الصحية في السوق المصري.

كما استضافت أورنج مصر بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة النسخة السابعة من هاكاثون Harvard Health Systems Innovation Lab Hackathon Egypt ٢٠٢٦ في حدث ركز على توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير النظم الصحية، فضلا عن مباحثات التعاون مع وزارة الصحة والسكان لدعم تطوير منظومة صحية رقمية متكاملة وتعزيز جاهزية منظومة التأمين الصحي الشامل.

وفي هذا السياق، صرح المهندس محمد شبل، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الأعمال في أورنج مصر، قائلا: «تمثل هذه الشراكة امتدادا لرؤية أورنج مصر الهادفة إلى توظيف التكنولوجيا والابتكار لدعم القطاعات الأكثر تأثيرا في حياة المواطنين، وفي مقدمتها قطاع الرعاية الصحية الذي يمثل أهم القطاعات الحيوية التي يمكن للتكنولوجيا أن تسهم في تطويرها بصورة مباشرة ومستدامة، ومن هذا المنطلق نواصل العمل على توظيف خبرات أورنج مصر كشريك تكنولوجي متكامل لدعم تطوير حلول رقمية ترفع كفاءة الخدمات الصحية وتعزز سهولة الوصول إليها."

غرفة التكنولوجيا تنظم سلسلة ندوات افتراضية حول مستقبل الـ"AI" وتأثيره على تعزيز القدرات التنافسية للشركات

في إطار حرصها على تنمية وزيادة القدرات التنافسية لشركات تكنولوجيا المعلومات أطلقت غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CIT)، راعي الصناعة الرقمية في مصر، سلسلة من الندوات الرقمية (الاسبوعية عبر الإنترنت) تسلط الضوء على مستقبل تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث تركز هذه اللقاءات على رصد التأثيرات العميقة لهذه الطفرة التكنولوجية على الشركات ونماذج الأعمال المتغيرة خلال السنوات القادمة.

وتستهدف الندوات « الافتراضية «مساعدة الشركات التكنولوجية والناشئة على مواكبة التحولات المتسارعة كما تسعى لتزويد رواد الأعمال بالرؤى الاستراتيجية اللازمة لتطوير آليات عملهم ومواجهة تحديات السوق.

حيث اكدت لجنة محور تنمية القدرات والتى تضم المهندس طارق ملش والمهندس خالد مرسي والدكتور محمد خليف اعضاء مجلس ادارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " CIT "

أن هذه السلسلة جاءت استجابة لاهتمام متزايد من أعضاء الغرفة وشركات القطاع بفهم التحولات الجذرية التي يشهدها العالم نتيجة التقدم المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ليس فقط من منظور تقني، ولكن أيضا من منظور استراتيجي وتجاري وتنموي.

حيث أستضافت الجلسة الأفتتاحية لسلسلة الندوات الدكتور أشرف عبد الوهاب في حوار ثري حول مستقبل الذكاء الاصطناعي وتأثيره العميق على شركات التكنولوجيا ونماذج الأعمال خلال السنوات القادمة وتناولت الجلسة مجموعة من الرسائل المهمة أولها أن الذكاء الاصطناعي أصبح يمثل تحولا هيكليا (Structural Transformation) لمساعدة المؤسسات على اعادة تصميم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال للاستفادة القصوى من قدراته كما حين ناقشت الندوة الثانية كيفية استفادة شركات التكنولوجيا لأدوات " AI " المتطورة لإدارة حملاتها التسويقية والترويج لحلولها التقنية، مما أحدث ثورة غير مسبوقة في آليات جذب العملاء وتحليل الأسواق اذ لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة، بل أصبح الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأقسام التسويقية لضمان وصول الحلول البرمجية والخدمات السحابية إلى الجمهور المستهدف بأعلى دقة وأقل تكلفة وإثبات كفاءة حلولنا عمليا أمام العميل.

من ناحيته أكد الدكتور خليف أن هذه السلسلة من الندوات تهدف لمساعدة شركات القطاع على فهم الاتجاهات العالمية والمحلية للذكاء الاصطناعي، واستكشاف الفرص التجارية الجديدة، التعرف على أفضل الممارسات والتجارب الدولية، بناء القدرات المؤسسية والفردية بالاضافة الاستعداد للتحولات القادمة في سوق العمل وسوق التكنولوجيا.

وأضاف خلال الجلسات القادمة، سنناقش موضوعات أكثر تخصصا تشمل استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، وAgentic AI، والتحول المؤسسي، ونماذج الأعمال الجديدة، والحوكمة، والسيادة الرقمية، والتطبيقات العملية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

عقارات

علامة تجارية جديدة تقدم تجربة معيشية مبتكرة ومتكاملة..

ماونتن ڤيو تطلق "Wellth" في القاهرة الجديدة بالتعاون مع "LA7"

أعلنت ماونتن ڤيو عن إطلاق"Wellth"، بالتعاون مع LAVعبر مشروعات الشركة في شرق، وغرب القاهرة والساحل الشمالي، في خطوة جديدة تعكس تطور رؤية الشركة في تطوير مجتمعات أكثر تكاملا ترتكز على جودة الحياة، ومفهوم تجربة الضيافة الصحية، والخدمات الفندقية، والتجارب اليومية المتكاملة في مجتمع سكني واحد.

ويأتي إطلاق "Wellth" امتدادا لمسيرة ماونتن ڤيو في تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة، والذي يمثل مجتمعا يتيح للسكان العيش والعمل والاسترخاء والتفاعل داخل بيئة واحدة مليئة ومزودة بأحدث المرافق والبنية المتطورة.

ويجسد "Wellth" مفهوما جديدا من ماونتن ڤيو يجمع بين أنماط الحياة الصحية وWealth، ليقدم تجربة ضيافة تحتفي بالحياة الصحية في مجتمع سكني استثنائي. وينطلق المفهوم من رؤية الحياة السلسة، حيث تتكامل الخدمات والتجارب اليومية لتوفير أسلوب حياة أكثر راحة وسهولة ورفاهية، بما يتجاوز المفهوم التقليدي للسكن ليقدم تجربة معيشية يومية أكثر راحة وسهولة ورفاهية. كما يعكس المشروع توجه الشركة نحو ترسيخ مفهوم الضيافة وتوسيع نطاق الحياة المتكاملة في منشآت ضيافة فندقية داخل مشروعاتها، وهو ما يواكب الطلب المتزايد على المجتمعات التي تجمع بين السكن والخدمات والضيافة والرفاهية اليومية في وجهة واحدة.

وبمناسبة إطلاق هذه المرحلة، قال المهندس وائل عز، الرئيس التنفيذي بالمشاركة لشركة ماونتن ڤيو: «يمثل إطلاق 'Wellth' خطوة جديدة في رحلتنا نحو تطوير مجتمعات متكاملة تضع جودة الحياة في قلب التجربة السكنية، وتترجم رؤيتنا لما يجب أن تكون عليه الحياة اليومية في مشروعات ماونتن ڤيو. إننا لا نقدم وحدات سكنية فقط، بل نعمل على تقديم تجربة متكاملة قائمة على الراحة، والضيافة، وسهولة الحياة، بما يعكس فهما أعمق لاحتياجات العملاء وتطلعاتهم المتغيرة.

ويأتي تعاوننا مع LAVانطلاقا من قناعة مشتركة بأهمية دمج تجربة الحياة الصحية مع مفاهيم الضيافة والخدمات اليومية داخل المجتمعات السكنية الحديثة، وذلك استكمالا لنهج ماونتن ڤيو في ترسيخ مفهوم الضيافة داخل مشروعاتنا من خلال عدد من الشراكات والمشروعات النوعية، من بينها فندق Indigo بالشراكة مع IHG برأس الحكمة وفندق KIN في مشروع كريستا. كما يمثل 'Wellth' إضافة نوعية إلى منظومة التجارب المتكاملة التي تقدمها ماونتن ڤيو، والتي تواصل من خلالها تطوير مجتمعات أكثر حيوية وتكاملا، بما يواكب تطلعات العملاء ويعزز جودة الحياة اليومية."

ومن جانبه، قال المهندس وائل لطفي، الرئيس التنفيذي بالمشاركة لشركة ماونتن ڤيو: «يعكس 'Wellth' توجه ماونتن ڤيو نحو ترسيخ مفهوم الضيافة من ماونتن ڤيو في مشروعاتها، وزيادة دور التطوير العقاري ليتضمن تقديم تجربة معيشية متكاملة تتجاوز الشكل التقليدي للسكن. إننا نؤمن بأن مستقبل المجتمعات السكنية يعتمد على الدمج الحقيقي بين السكن، والحياة الصحية، والضيافة، والخدمات، بما يخلق قيمة يومية مستدامة للسكان. هذه المرحلة تعبر بوضوح عن رؤيتنا لتطوير مجتمعات قائمة على الراحة، والتجربة اليومية السلسة، والخدمات المتكاملة، داخل بيئة تعزز الترابط المجتمعي وتلائم أسلوب الحياة العصري. ومن خلال 'Wellth'، نواصل تقديم نماذج جديدة للحياة داخل مشروعات ماونتن ڤيو، بما يعزز من مكانة آي سيتي القاهرة الجديدة كوجهة سكنية متكاملة تجمع بين الابتكار وجودة الحياة."

كما صرح عمر الغزالي، المؤسس والرئيس التنفيذي لـ LAV: "لم تكن رؤيتنا في LAVيوما مقتصرة على تقديم مرافق للحياة الصحية أو اللياقة البدنية، بل كانت دائما تهدف إلى تعزيز جودة الحياة بشكل أشمل. ومن خلال شراكتنا مع ماونتن ڤيو، نعمل على نقل فلسفتنا إلى قلب المجتمعات السكنية، لنقدم مفهوما جديدا للحياة يجمع بين السكن والحياة الصحية والضيافة في تجربة متكاملة."

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

هل تعزز البورصة مكاسبها بدعم مؤسسي؟

أنهت البورصة المصرية تعاملاتها في جلسة إيجابية داخل المنطقة الخضراء وسط تفاؤل حذر بين المستثمرين، مدعومة بمشتريات مؤسسية تركزت على الأسهم القيادية، ما ساهم في تنشيط السيولة وجذب تدفقات جديدة من المستثمرين الأفراد.

إعادة هيكلة الشركات الحكومية تعيد رسم خريطة الاستثمار وسوق المال

قالت ماجي سليم، الخبيرة الاقتصادية، إن المؤشرات الرئيسية أنهت تعاملاتها على صعود جماعي في محاولة لاختبار مستويات المقاومة الأولى، موضحة أن هذا الأداء جاء نتيجة استمرار عمليات الشراء المؤسسي على عدد من الأسهم القيادية المدرجة بالمؤشرين الرئيسيين، وهو ما انعكس إيجابيًا على حركة السوق بشكل عام.

وأضافت أن النشاط الملحوظ على الأسهم القيادية أسهم في تحسين معنويات المتعاملين، ودفع شريحة من المستثمرين الأفراد إلى زيادة مراكزهم الشرائية، ما أدى إلى دخول سيولة جديدة دعمت استمرار الاتجاه الصاعد للمؤشرات خلال الجلسة.

وأشارت إلى أن النظرة الفنية للسوق لا تزال تميل إلى الحياد خلال ما تبقى من جلسات الشهر الجاري، طالما حافظت المؤشرات على مستويات الدعم الرئيسة الحالية، مؤكدة أن السوق ما زال يتحرك داخل نطاقات عرضية تحتاج إلى مزيد من القوى الشرائية لاختراق مستويات المقاومة المهمة.

وأوضحت أن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية يتحرك حاليًا بصورة عرضية بين مستوى ٥٣ ألف نقطة و٥٣,٢ ألف نقطة كمناطق مقاومة رئيسية، في حين تتواجد مستويات الدعم عند ٥٢,٢ ألف نقطة و٥١,٨ ألف نقطة، وهي مستويات يجب مراقبتها عن كثب خلال الفترة المقبلة.

وأكدت سليم أن مستوى ٥١,٧٥٠ ألف نقطة يمثل نقطة فاصلة في حركة المؤشر الرئيسي، حيث إن كسر هذا المستوى قد يؤدي إلى تغير النظرة الفنية من الحياد إلى السلبية، وهو ما قد يفتح المجال أمام موجات تصحيحية جديدة في السوق، بينما يظل الحفاظ على هذا المستوى عاملًا داعمًا لاستمرار التماسك الحالي.

وفيما يتعلق بمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة، أوضحت الخبيرة الاقتصادية أنه أنهى تداولاته أعلى مستوى ١٢,٤٠٠ نقطة، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا يعكس استمرار شهية المستثمرين تجاه هذه الفئة من الأسهم.

وأضافت أنه في حال نجاح المؤشر في الثبات أعلى هذا المستوى خلال الجلسات المقبلة، فمن المتوقع أن يعاود اختبار مستوى ١٢,٨٠٠ نقطة كهدف أول، ثم مستوى ١٣,١٠٠ نقطة كهدف تال، مدعومًا باستمرار النشاط المضاربي والسيولة المتدفقة إلى أسهم القطاع.

وأشارت إلى أن مستويات الدعم الخاصة بمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة تقع عند ١٢,٢٥٠ نقطة ثم ١٢ ألف نقطة، مؤكدة أن الحفاظ على هذه المستويات يدعم فرص استمرار الاتجاه الصاعد وتحقيق المستهدفات الفنية المنتظرة.

ولفتت إلى أن السوق لا يزال يشهد حالة من التباين بين تحركات الأسهم القيادية والأسهم الصغيرة والمتوسطة، إلا أن استمرار تدفق السيولة وعودة النشاط الشرائي من جانب المؤسسات يمثلان عاملين مهمين في دعم الأداء الإيجابي للمؤشرات خلال الفترة المقبلة.

وأكدت أن المستثمرين يجب أن يركزوا خلال المرحلة الحالية على الأسهم التي نجحت في اختراق مستويات المقاومة والثبات أعلاها، باعتبارها الأكثر قدرة على مواصلة الأداء الإيجابي والاستفادة من الزخم الشرائي القائم في السوق.

وأضافت ضرورة الاحتفاظ بالأسهم المالية التي تمكنت من تجاوز مستويات المقاومة الرئيسية واستقرت أعلى تلك المستويات، مع استمرار الاستفادة من فرص المضاربة المتاحة في أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة الالتزام بإدارة المخاطر ومراقبة مستويات الدعم بصورة مستمرة تحسبًا لأي تغيرات محتملة في اتجاه السوق.

وفي هذا السياق، قال شريف عبدالغني، الخبير الاقتصادي، إن التوازن بين استمرار ملكية الدولة للأصول الاستراتيجية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه سياسات الإصلاح الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تمتلك أصولًا كبيرة في قطاعات الطاقة والمرافق والخدمات المالية والبنية التحتية.

وأوضح أن التجارب الدولية الناجحة، والتي تدعمها مؤسسات دولية كبرى، تؤكد أن أفضل نماذج الإدارة الاقتصادية لا تعتمد على الانسحاب الكامل للدولة من النشاط الاقتصادي، كما لا تقوم على الاحتكار الحكومي الكامل، وإنما ترتكز على ما يعرف بنموذج "الشراكة المتوازنة"، الذي يجمع بين الحفاظ على ملكية الدولة للقطاعات الاستراتيجية مع إتاحة فرص أوسع للقطاع الخاص للمشاركة في الإدارة والتشغيل والاستثمار.

وأضاف أن هذا النموذج يسمح للدولة بالتركيز على دورها التنظيمي والرقابي، بينما يمنح القطاع الخاص مساحة أكبر للابتكار وتحسين الكفاءة التشغيلية ورفع معدلات الإنتاجية، وهو ما ينعكس في النهاية على جودة الخدمات وتعظيم العوائد الاقتصادية.

وأشار عبدالغني إلى أن هناك مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا التوازن، في مقدمتها الطرح الجزئي للشركات الحكومية في البورصة المصرية، مع احتفاظ الدولة بحصص حاكمة تضمن استمرار السيطرة على الأصول الاستراتيجية، كما تشمل هذه الأدوات التوسع في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي تسمح للقطاع الخاص بإدارة وتشغيل بعض الأصول مع بقاء الملكية للدولة.

وأضاف أن إعادة هيكلة الشركات الحكومية تمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح هذه المنظومة، حيث تتضمن تحسين مستويات الحوكمة وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية والمالية للشركات قبل طرحها أو إدخال شركاء استراتيجيين إليها، كما يُعد فصل الملكية عن الإدارة أحد أهم المبادئ الحديثة التي تساهم في تقليل تضارب المصالح ورفع كفاءة الأداء.

وأكد الخبير الاقتصادي أن نجاح عمليات إعادة هيكلة شركات الدولة يمثل عاملًا حاسمًا في تعزيز جاذبية البورصة المصرية وزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، كما ينعكس في صورة زيادة مستويات الشفافية والإفصاح المالي وتحسين كفاءة التشغيل والربحية.

وأشار إلى أن هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى زيادة التدفقات الاستثمارية نحو سوق المال واستثماراته وتحقيق عائد مناسب، قبل أن تعود ملكية المشروع بالكامل إلى الدولة عقب انتهاء مدة التعاقد.

وأوضح أن مصر تمتلك العديد من النماذج الناجحة التي تم تنفيذها وفق هذه الآلية، ومن بينها مشروعات الطاقة المتجددة ومحطات الكهرباء، مثل: مشروع محطة رياح جبل الزيت ومحطات كهرباء خليج السويس ومحطة سيدي كرير، إلى جانب عدد من مشروعات قطاع النقل.

وأضاف أن قطاع النقل شهد بدوره تطبيقات ناجحة لنظام الشراكة، من أبرزها مطار مرسى علم الدولي وبعض مشروعات مترو الأنفاق، مؤكدًا أن هذه التجارب أثبتت قدرة القطاع الخاص على تقديم حلول تشغيلية وتمويلية فعالة مع الحفاظ على ملكية الدولة للأصول الاستراتيجية.

وأكد بطران أن أنظمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل وسيلة فعالة لتحسين إدارة الأصول العامة ورفع كفاءتها التشغيلية وتعظيم ربحيتها، بما يحقق مصلحة الدولة والمستثمرين في الوقت نفسه دون المساس بحقوق الدولة أو دورها الرقابي والتنظيمي.

وفيما يتعلق بتأثير إعادة هيكلة شركات الدولة على البورصة المصرية، أوضح الخبير الاقتصادي أن نجاح عمليات الهيكلة يمثل عاملًا رئيسيًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة مستويات السيولة داخل سوق المال.

وأشار إلى أن إعادة الهيكلة الناجحة تساهم في تعزيز الحوكمة وتحسين الكفاءة التشغيلية ورفع مستويات الشفافية والإفصاح المالي، وهو ما يحول الشركات العامة إلى كيانات اقتصادية أكثر قدرة على المنافسة وأكثر جاذبية للمستثمرين ضمن برنامج الطروحات الحكومية.

وأضاف أن نجاح عملية الهيكلة الجارية يعد بمثابة شهادة ثقة في الاقتصاد المصري وبيئة الأعمال، حيث يبعث برسائل إيجابية إلى المستثمرين الأجانب حول جدية الدولة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار.

وأوضح أن ذلك ينعكس بصورة مباشرة على زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى السوق المصرية، بما يسهم في تعزيز تدفقات النقد الأجنبي ودعم الاستقرار الاقتصادي، فضلًا عن توسيع قاعدة المستثمرين في البورصة المصرية.

كما أشار إلى أن نجاح برنامج إعادة الهيكلة والطروحات الحكومية يساهم في تنويع القطاعات المتاحة للاستثمار داخل سوق المال لتشمل قطاعات واعدة مثل: البترول والطاقة والتعليم والمقاولات والخدمات، الأمر الذي يجذب شرائح متنوعة من المستثمرين العرب والأجانب إلى جانب المؤسسات والأفراد المحليين الباحثين عن فرص استثمار طويلة الأجل.

وحذر بطران من أن تعثر عمليات إعادة الهيكلة قد يؤدي إلى نتائج سلبية على السوق المصرية، في مقدمتها تراجع ثقة المستثمرين وانخفاض جاذبية البورصة كوجهة استثمارية.

وأوضح أن غياب التطوير المؤسسي واستمرار ضعف الكفاءة التشغيلية داخل الشركات العامة ينعكس سلبًا على تقييماتها السوقية، كما يقلص فرص جذب رؤوس الأموال الجديدة ويؤثر على قدرة السوق المصرية على المنافسة مع الأسواق الناشئة الأخرى.

وأكد أن نجاح الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بالتوازي مع استكمال برامج إعادة الهيكلة والطروحات الحكومية، يمثل ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وزيادة جاذبية البورصة المصرية أمام المستثمرين المحليين والأجانب خلال السنوات المقبلة.

عبد الله الصاوي

ماجي سليم:

المؤشرات تسجل صعودًا جماعيًا والأسهم القيادية تقود الزخم

شريف عبد الغني:

الشراكة المتوازنة مع القطاع الخاص نموذج للإصلاح الاقتصادي

عزت بطران:

تطبيق نماذج BOT وPPP يدعم تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية

تسريع وتيرة الطروحات الحكومية خطوة استراتيجية لتعزيز جاذبية البورصة لدى المستثمر الأجنبي

أكد خبراء أسواق المال أن تسريع تنفيذ برامج إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والتوسع في الطروحات الحكومية يمثلان خطوة استراتيجية لدعم الاقتصاد وتعزيز جاذبية البورصة المصرية أمام المستثمرين المحليين والأجانب. وأوضحوا أن إعادة تنظيم الأصول المملوكة للدولة ورفع كفاءة إدارتها يسهمان في تعظيم قيمتها السوقية، وزيادة معدلات السيولة والتداول، وخلق فرص استثمارية جديدة في قطاعات واعدة. كما شددوا على أن البورصة المصرية تمتلك الجاهزية الكاملة لاستقبال طروحات جديدة، بما يدعم جهود الإصلاح الاقتصادي ويعزز دور سوق المال كمحرك رئيسي للنمو والتنمية المستدامة.

أكد حافظ سليمان، خبير أسواق المال، أن مصر تشهد حراكًا غير مسبوق في ملف الاستثمار وسوق المال، في ظل توجهات حكومية واضحة لدعم البورصة المصرية وتعزيز دورها كمحرك رئيسي لتمويل النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال سليمان إن الوقت الحالي يمثل فرصة استثنائية لترجمة التصريحات الحكومية المتكررة بشأن إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام والهيئات الاقتصادية وتسوية التشابكات المالية بين جهات الدولة إلى خطوات تنفيذية على أرض الواقع، خاصة مع الأداء القوي الذي تشهده البورصة المصرية وارتفاع مستويات السيولة اليومية وتحسن جاذبية الأسهم المصرية مقارنة بالأسواق الإقليمية.

وأضاف أن وجود كوادر وخبرات من قلب صناعة سوق المال ضمن دوائر صنع القرار يمثل عاملًا مهمًا لدفع برنامج الطروحات الحكومية وتحقيق أقصى استفادة من الزخم الحالي، مشددًا على أهمية إطلاق حملات وطنية للتوعية الاستثمارية وزيادة قاعدة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، بما يسهم في جذب شرائح جديدة من المستثمرين من الداخل والخارج.

وأشار سليمان إلى أن البداية يمكن أن تكون من خلال إعادة هيكلة بعض الشركات الحكومية المقيدة بالفعل بالبورصة المصرية، مستشهدًا بالشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، والتي تمتلك الهيئة الوطنية للإعلام الحصة الحاكمة فيها.

وأوضح أن إعلان الحكومة مؤخرًا عن توجهات لإعادة هيكلة الهيئة الوطنية للإعلام يفتح الباب أمام دراسة حلول مبتكرة يمكن أن تسهم في توفير سيولة مالية للهيئة، من بينها إعادة هيكلة الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي والاستفادة من قيدها بالبورصة المصرية في دعم جهود الإصلاح المالي.

واقترح سليمان دراسة طرح حصة أقلية تصل إلى ٣٠٪ من الشركة العربية الفندقية التابعة لمدينة الإنتاج الإعلامي، بما يتيح توفير سيولة يمكن توجيهها لدعم خطط التطوير أو توزيع أرباح نقدية تستفيد منها الهيئة الوطنية للإعلام باعتبارها المساهم الرئيسي، إلى جانب زيادة القيمة السوقية للشركة وجذب اهتمام مؤسسات وبنوك الاستثمار المحلية والدولية.

كما دعا إلى تنفيذ خطة إعادة هيكلة شاملة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي من خلال فصل الأنشطة المختلفة في كيانات مستقلة ومتخصصة، بما يسمح بإظهار القيمة الحقيقية للأصول وتعظيم الاستفادة الاقتصادية منها.

وتتضمن الرؤية المقترحة إنشاء ثلاث شركات متخصصة، الأولى للنشاط الإعلامي والتكنولوجي وتشمل الاستوديوهات والبث والمناطق الإعلامية الحرة، والثانية للاستثمار العقاري والسياحي وتضم الأصول العقارية غير المستغلة وفندق موفنبيك والشركة العربية الفندقية والأنشطة الترفيهية والسياحية، والثالثة للخدمات التعليمية وتضم أكاديمية الإعلام والأنشطة التعليمية ذات الصلة.

وأكد سليمان أن القيمة الحقيقية للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي لا تقتصر على نشاطها التشغيلي فقط، بل تمتد إلى محفظة ضخمة من الأراضي والأصول العقارية التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة كبيرة حال إعادة تقييمها وفقًا للأسعار السوقية الحالية.

وأشار إلى أن فصل النشاط العقاري والسياحي في كيان مستقل سيسهم في تحرير القيمة الكامنة للأصول، وجذب شراكات استراتيجية مع كبار المطورين العقاريين، وتحويل الأصول غير المستغلة إلى تدفقات نقدية مستدامة من خلال التطوير أو الشراكات أو حق الانتفاع.

أكدت دينا صبحي، خبيرة أسواق المال، أن تسريع الدولة خطوات إعادة هيكلة الشركات المملوكة لها وتطوير آليات إدارتها وتعظيم الاستفادة من أصولها يمثل أحد أهم المحاور الداعمة لقوة الاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة، مشيرة إلى أن برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة لا تستهدف فقط تحسين أداء الشركات، وإنما تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد الكلي وتعزيز قدرته التنافسية.

وقالت إن خطط إعادة الهيكلة تؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والإدارية للشركات، ورفع معدلات الإنتاجية، وتعزيز مؤشرات الأداء المالي، إلى جانب ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، وهو ما ينعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الاقتصاد المصري.

وأضافت أن إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام تمنح العديد من الكيانات الاقتصادية فرصة لاستعادة قيمتها الحقيقية وتعزيز قدرتها على النمو والتوسع، كما تساهم في زيادة عدد الشركات القوية والمؤهلة للتداول في البورصة المصرية، بما يخلق فرصًا استثمارية جديدة ويعزز عمق السوق وكفاءته.

وأوضحت أن نجاح برامج الإصلاح والطروحات الحكومية ينعكس بصورة مباشرة على إعادة تقييم الشركات وفق رؤى مستقبلية أكثر واقعية، ويمنح المستثمرين ثقة أكبر في مسار التحول الاقتصادي الذي تشهده الدولة، خاصة مع توجه الحكومة نحو تطوير الأصول وتعظيم العائد منها وتحفيز مشاركة القطاع الخاص.

وأشارت إلى أن هناك العديد من القطاعات الواعدة التي تمتلك فرصًا كبيرة للنمو وجذب الاستثمارات، من بينها الصناعات الكيماوية، والصناعات المعدنية، وقطاع الأدوية، والسياحة، والغزل والنسيج، لافتة إلى أن المتغيرات الاقتصادية والتنموية التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة أعادت تشكيل النظرة الاستثمارية لهذه القطاعات.

وأكدت أن التوسع في الإنتاج والتصدير، وتطوير البنية التحتية، وزيادة الرقعة الزراعية، وتعزيز الاستقرار والأمن، وارتفاع معدلات السياحة، جميعها عوامل تدعم جاذبية الاقتصاد المصري وتفتح المجال أمام تدفقات استثمارية جديدة من مختلف دول العالم.

وأضافت أن المستثمرين يترقبون تنفيذ المزيد من الإصلاحات المؤسسية وبرامج إعادة الهيكلة، لما لها من تأثير مباشر على تحسين كفاءة الشركات وتعزيز ربحيتها وقدرتها على المنافسة، الأمر الذي يسهم في جذب رؤوس الأموال طويلة الأجل وخلق فرص استثمارية مستدامة.

جمال الهواري

حافظ سليمان:

الوقت الحالي فرصة ذهبية لتحويل برامج الطروحات لواقع يدعم السيولة والاستثمارات

دينا صبحي:

برامج الإصلاح ترفع كفاءة الشركات وتخلق فرصًا استثمارية جديدة في قطاعات واعدة

الاستثمارات العربية تقود سوق المال إلى موجة صعود جديدة في الأسهم

اتفق خبراء بسوق المال على أن السوق المصرية تشهد اهتمامًا متزايدًا من المستثمرين العرب، مع توجه عدد من الصناديق والشركات العربية إلى الاستثمار في قطاعات حيوية داخل الاقتصاد المصري، سواء عبر الاستحواذات المباشرة أو الاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة، موضحين أن دخول رؤوس أموال عربية إلى الأسهم المصرية لا يقتصر تأثيره على ضخ سيولة مباشرة، بل يساهم في رفع مستويات الثقة بالسوق، وزيادة جاذبية البورصة أمام المؤسسات الأجنبية، وتحسين تقييمات الشركات المدرجة، نظرًا لأن المستثمر العربي عادة ما يفضل الاستثمار في الشركات ذات المراكز المالية القوية والقطاعات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

وقال تامر حسين، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة أبليت للاستشارات المالية، إنه رغم أهمية الاستثمارات العربية، فإن استمرار نمو البورصة يحتاج إلى زيادة المعروض من الأسهم عبر طروحات جديدة، لأن نقص المعروض الاستثماري يمثل أحد التحديات أمام زيادة عمق السوق، مشيرًا إلى أن الطروحات الجديدة تمنح المستثمرين خيارات استثمارية أكبر، وتساعد على جذب شرائح جديدة من المؤسسات والصناديق.

وأشار إلى وجود تحديات أمام جذب مزيد من الاستثمارات العربية، مثل الحاجة إلى زيادة عدد الشركات الكبرى المقيدة، وتحسين مستويات الإفصاح والحوكمة، والحفاظ على استقرار السياسات الاقتصادية، وتقديم منتجات مالية جديدة تلائم المؤسسات الاستثمارية الكبرى، وزيادة الترويج للبورصة المصرية إقليميًا.

وقال محمد شفيق، خبير أسواق المال، إن السوق المصرية تشهد اهتمامًا متزايدًا من المستثمرين العرب، خاصة من دول الخليج، مع توجه عدد من الصناديق والشركات العربية إلى الاستثمار في قطاعات حيوية داخل الاقتصاد المصري، سواء عبر الاستحواذات المباشرة أو الاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة، في وقت تسعى فيه الدولة لتعزيز دور سوق المال كمنصة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتنويع مصادر التمويل.

وأوضح أن هذه التحركات تأتي في ظل الجهود المبذولة لتنشيط برنامج الطروحات الحكومية وزيادة عدد الشركات المدرجة، حيث تستهدف الحكومة طرح عدد من الشركات في البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة، بما يسهم في توسيع قاعدة الملكية وجذب مستثمرين جدد.

ويرى خبير أسواق المال أن الاستثمارات العربية تمثل أحد أهم مصادر السيولة القادرة على دعم البورصة المصرية، خاصة أن المستثمر الخليجي ينظر إلى السوق المصرية باعتبارها سوقًا كبيرة تتمتع بفرص نمو في قطاعات مثل العقارات والبنوك والخدمات المالية والطاقة والصناعة والاتصالات، مؤكدًا أن دخول رؤوس أموال عربية طويلة الأجل لا ينعكس فقط على أسعار الأسهم، بل يرفع من جاذبية السوق أمام المؤسسات العالمية، ويزيد من عمق التداولات، ويشجع الشركات على زيادة رؤوس أموالها أو القيد بالبورصة.

وأضاف أن تأثير الاستثمارات العربية في البورصة يتمثل في زيادة السيولة وأحجام التداول، ودخول مستثمرين عرب بمراكز استثمارية كبيرة، مما يساهم في رفع قيم التداول اليومية، خاصة عند توجه هذه الاستثمارات إلى الأسهم القيادية ذات الوزن النسبي المرتفع في المؤشرات، كما يسهم في دعم القيمة السوقية للشركات، إذ إن الاستثمارات العربية في الشركات المصرية تساعد على إعادة تقييم الأصول، خاصة أن بعض القطاعات المصرية ما تزال تتمتع بتقييمات أقل مقارنة بأسواق إقليمية، وهو ما يمثل فرصة للمستثمرين الباحثين عن النمو، كما تعمل على جذب مستثمرين أجانب جدد، لأن وجود مستثمرين عرب كبار داخل السوق يعطي رسالة ثقة للمؤسسات العالمية، ويعزز قدرة البورصة المصرية على استقطاب صناديق استثمارية أجنبية.

وقالت أميرة فؤاد، خبيرة أسواق المال، إن استمرار تدفق الاستثمارات العربية يمكن أن يكون عاملًا رئيسيًا في انتقال البورصة المصرية إلى مرحلة أكثر نضجًا، بشرط أن يصاحبه توسع في الطروحات، وزيادة الشركات ذات القطاعات المتنوعة، وتعميق أدوات السوق، مشيرة إلى أن الاستثمار العربي لا يمثل فقط سيولة مؤقتة، بل يمكن أن يتحول إلى شراكة طويلة الأجل تدعم نمو الشركات المصرية وترفع تنافسية سوق المال.

وأوضحت أن القطاعات الأكثر استفادة ستكون قطاع العقارات، لأنه يظل من أكثر القطاعات جذبًا لرؤوس الأموال العربية بسبب الطلب المحلي الكبير وامتلاك الشركات المصرية محافظ أراض ومشروعات ضخمة، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية، حيث يمثل القطاع المالي هدفًا رئيسًا للمستثمرين العرب بسبب توسع الاقتصاد المصري وارتفاع فرص النمو في الخدمات المصرفية والاستثمارية، ثم قطاع الطاقة والبنية التحتية، لأن قطاعات الطاقة والمشروعات القومية ستشهد اهتمامًا عربيًا متزايدًا مع دخول استثمارات جديدة في مشروعات الطاقة المتجددة والبنية الأساسية.

وقال إسلام لاشين، العضو المنتدب لشركة كيرنيل كابيتال لتداول الأوراق المالية، إن البورصة المصرية تمتلك مقومات قوية لتصبح مركزًا استثماريًا إقليميًا، لكن تعظيم الاستفادة من الأموال العربية يتطلب استمرار الإصلاحات، وزيادة عدد الشركات المقيدة، وتوفير أدوات مالية جديدة تلائم احتياجات الصناديق الاستثمارية الكبرى.

وأكد أن الاستثمارات العربية يمكن أن تكون عاملًا رئيسيًا في زيادة أحجام التداول ورفع القيمة السوقية للبورصة المصرية، لكنها تحتاج إلى استراتيجية متكاملة لاجتذاب استثمارات طويلة الأجل وليس فقط صفقات استحواذ مؤقتة.

وأشار إلى أن استمرار هذا الزخم يحتاج إلى زيادة المعروض من الشركات القوية عبر الطروحات الجديدة، وتسريع برنامج القيد، وتطبيق قواعد الحوكمة، لأن المستثمر المؤسسي يبحث دائمًا عن سوق عميق يمتلك فرصًا متنوعة للدخول والخروج.

وأضاف أن دخول رؤوس أموال عربية إلى الأسهم المصرية لا يقتصر تأثيره على ضخ سيولة مباشرة، بل يساهم في رفع مستويات الثقة بالسوق، وزيادة جاذبية البورصة أمام المؤسسات الأجنبية، وتحسين تقييمات الشركات المدرجة، نظرًا لأن المستثمر العربي عادة ما يفضل الاستثمار في الشركات ذات المراكز المالية القوية والقطاعات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

فريدة صلاح الدين

تامر حسين:

نقص المعروض من الأسهم أبرز تحديات جذب الاستثمارات العربية

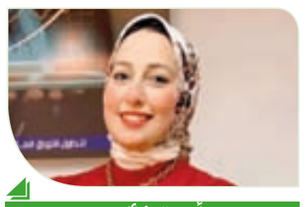

أميرة فؤاد:

العقارات والبنوك والطاقة أبرز القطاعات الجاذبة لرؤوس الأموال العربية

محمد شفيق:

المستثمر الخليجي يرى في مصر سوقًا واعدة بفرص نمو قوية

إسلام لاشين:

البورصة قادرة على التحول لمركز إقليمي بشرط استمرار الإصلاحات

هدنة واشنطن وطهران تفتح طريق المكاسب..

الدولار والطاقة وقناة السويس في قلب «الانفراجة الاقتصادية»

أكد عدد من خبراء الاقتصاد أن الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب ووقف إطلاق النار، سيكون له العديد من التأثيرات الإيجابية على المنطقة بشكل عام، وعلى الاقتصاد المصري بشكل خاص، حيث يسهم في تراجع أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، وزيادة حركة التجارة عبر قناة السويس، وتراجع أسعار النفط والطاقة، وزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج.

مصطفى بدرة:

وقف الحرب بين أمريكا وإيران يخفف الضغط على الدولار

نوال عبد المنعم:

هدوء المنطقة يعزز حركة الملاحة ويدعم تراجع التضخم محليًا

بلال شعيب:

مصر مطالبة بتحويل الانفراجة إلى نمو وصادرات واستثمارات جديدة

بداية، يؤكد الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، أن الاتفاق على وقف الحرب بين أمريكا وإيران سوف يكون له العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد المصري، حيث يسهم توقف إطلاق النار في تراجع أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه المصري.

وذلك نتيجة زيادة التدفقات الدولارية مع ارتفاع إيرادات قناة السويس، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وزيادة أعداد السياح، وتحسن تحويلات المصريين بالخارج، والتي بلا شك تتأثر باستقرار المنطقة، مما يسهم في زيادة حجم المعروض من العملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي.

وأضاف أن وقف الحرب يسهم أيضًا في تقليل الطلب على الدولار وانخفاض أسعار النفط، مما يقلل من فاتورة الاستيراد المصرية، وبالتالي يتراجع الطلب على الدولار لشراء السلع الأساسية والمواد الخام.

وأضاف أن الفترة الأخيرة شهدت ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار ومعدلات التضخم في السوق المحلي، نتيجة ارتفاع أسعار المواد البترولية والطاقة وتأثيرها على الصناعة.

وأشار إلى أن جميع الدول تأثرت نتيجة إغلاق مضيق هرمز، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وأن فتح المضيق يساعد في استقرار إمدادات النفط والغاز، مما يؤدي إلى استقرار أسعار الطاقة عالميًا، وهو ما ينعكس على تراجع الأسعار في السوق المحلي.

وذلك نتيجة تراجع فاتورة الاستيراد، وبالتالي تخفيف الضغط على الموازنة العامة، وتقليل تكلفة الإنتاج في القطاعات المختلفة، مما يسهم في انخفاض معدلات التضخم.

ومن جانبها، قالت الدكتورة نوال عبد المنعم، الخبيرة الاقتصادية، إن وقف الحرب بين الطرفين ولو بشكل مؤقت يسهم في تعزيز حركة التجارة والملاحة عبر قناة السويس، ويعد ذلك من أبرز الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية على الاقتصاد المصري، وذلك نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية في المنطقة، مما يزيد من حركة التجارة العالمية عبر قناة السويس.

وأضافت عبد المنعم أن وقف الحرب سوف ينعكس بشكل مباشر على زيادة إيرادات قناة السويس، والتي تعد من أبرز مصادر العملة الصعبة لمصر، حيث ساهمت الاضطرابات في مضيق هرمز في رفع تكاليف الشحن وأسعار التأمين، مما يدفع العديد من شركات الشحن إلى التفكير في استخدام طرق بديلة، وهو ما يزيد من عائدات قناة السويس، مع الاتجاه إلى فرض رسوم على عبور المضيق.

وأضافت أن من بنود الاتفاق حق إيران في فرض رسوم على عملية العبور عبر مضيق هرمز، وتخصيص حصيلة الرسوم لتمويل عمليات إعادة إعمار إيران، مؤكدة أن استقرار الملاحة سوف يؤدي إلى انخفاض تكاليف الواردات المصرية، مما ينعكس بشكل إيجابي على السوق المحلية ويساعد في الحد من معدلات التضخم.

ومن جانبه، قال الدكتور بلال شعيب، الخبير الاقتصادي، إن من الآثار الإيجابية لوقف الحرب بين إيران وأمريكا واستقرار الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج العربي، نمو الاستثمار وزيادة حركة السياحة، حيث يؤدي وقف الحرب إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليس فقط في أدوات الدين الحكومية، بل أيضًا في المشروعات.

وأضاف أن استقرار المنطقة يعزز إيرادات السياحة، ويزيد من أعداد الزوار إلى مصر مع الاحتفال بعيد شم النسيم وأعياد الأقباط، مما يزيد من التدفقات الدولارية ويدعم معدلات النمو.

وأشار بلال شعيب إلى أن استقرار الأوضاع المصرية، مما يدعم ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الاقتصاد المصري، مما يشجع على الاحتفاظ بالجنيه المصري ويدعم الثقة في الجنيه مقابل العملات الأجنبية.

واستطرد بلال شعيب إلى أن الحكومة المصرية عليها اغتنام فرصة وقف الحرب من خلال العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتشديد الرقابة على ارتفاع الأسعار، والاستمرار في برنامج الطروحات الحكومية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار والتوسع في الأسواق الخارجية، وخفض معدلات الدين العام داخليًا وخارجيًا، والسيطرة على الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، وذلك بعد رفع أسعار الطاقة والبنزين.

وأضاف أن الأزمات تخلق فرصًا كبيرة للاقتصاد، حيث يسهم اغتنام الفرص في دعم النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على إيرادات قناة السويس أو السياحة فقط، بل السعي نحو تنويع مصادر التدفقات الدولارية من خلال زيادة الصادرات، وجذب مزيد من الاستثمارات في قطاعات جديدة، والعمل على الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الداخل.

وأضاف ضرورة العمل من جانب الحكومة المصرية على تعزيز العلاقات التجارية والاستفادة من استقرار الملاحة لتوسيع الشراكات التجارية، بحيث تصبح مصر مركزًا لوجستيًا للتجارة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

أسماء عبد الباري

مبادلة العملات والديون تفتح بابًا جديدًا للاقتصاد المصري..

هل تتحول الالتزامات الخارجية إلى استثمارات؟

أكد بعض الخبراء أن اتفاق مصر والصين على تمديد اتفاقية مبادلة العملات المحلية بين البلدين لمدة ثلاث سنوات في هذا التوقيت، يسهم في تخفيف العبء عن الاحتياطي النقدي، ويقلص من حجم الالتزامات المالية المستحقة على الاقتصاد المصري، بما يسهم في إنعاش معدلات الاستثمار الأجنبي في السوق واستقرار معدلات سعر الصرف مقابل الجنيه .

وأضافوا أن مبادلة الديون بالأصول والاستثمارات تعد واحدة من الآليات التي يتم العمل عليها لخفض الدين الخارجي، حيث تشكل الديون الخارجية عبئًا على الاقتصاد المصري، خاصة بعد ارتفاعها لتصل إلى ١٦٣ مليار دولار، فيما تعمل حكومة الدكتور مصطفى مدبولي على خفض نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي إلى ٧٨٪ بنهاية عام ٢٠٢٧.

واتبعت وزارة المالية مجموعة من الآليات التي تسهم في خفض معدلات الدين الخارجي، منها التوسع في برنامج مبادلة الديون مع الدول التي لديها مديونيات مستحقة، وهو ما يسهم في تخفيف الضغط على حجم الاحتياطي النقدي، والحد من ارتفاع الدولار مقابل الجنيه المصري، بما يساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات المالية على الاقتصاد المصري.

ومددت الصين اتفاقية مبادلة العملات المحلية مع مصر لمدة ثلاث سنوات، مع رفع الحد الأقصى للاتفاقية بنسبة ٦٧٪ لتصل إلى ٤٫٤٣ مليار دولار، حيث ارتفعت من ١٨ مليار يوان صيني لتصل إلى ٣٠ مليار يوان صيني.

بداية، أكد السفير جمال بيومي، الخبير الاقتصادي، أن مصر تمتلك اتفاقيات لمبادلة الديون مع العديد من الدول، وليس الصين فقط، حيث يوجد برنامج لمبادلة الديون مع كل من ألمانيا وإيطاليا والكويت، مشيرًا إلى أن استبدال الديون بالاستثمارات في الوقت الراهن يسهم في إنعاش الاستثمار الأجنبي ويخفف من الأعباء والالتزامات المالية على الاقتصاد المصري.

جمال بيومي:

اتفاقيات المبادلة تخفف الأعباء المالية وتدعم تدفقات النقد الأجنبي

وأضاف بيومي أن مبادلة الديون بمشروعات استثمارية تساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية عديدة، منها تقليل الضغط على الدولار مقابل الجنيه، وهذا ما حدث بالفعل عقب توقيع الاتفاقية مع الصين، حيث تراجعت أسعار الدولار مقابل الجنيه المصري.

واستطرد السفير بيومي أن وزارة المالية لديها حاليًا مجموعة من الآليات التي تسهم في تقليل أعباء الديون على الموازنة العامة، وزيادة معدلات الإنتاج، بما يرفع حجم الصادرات، ويزيد من التدفقات الدولارية المستحقة، ويحد من الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية العالمية.

إبراهيم مصطفى:

التحول للاقتصاد الأخضر يفتح الباب أمام تمويلات طويلة الأجل

وأشار بيومي إلى أن من النماذج الناجحة لمبادلة الاستثمارات بالديون كانت صفقة رأس الحكمة مع صندوق أبوظبي الاستثماري بقيمة ٣٥ مليار دولار، من بينها ١١ مليار دولار كانت ودائع إماراتية لدى البنك المركزي.

ومن جانبه، قال الدكتور إبراهيم مصطفى، الخبير الاقتصادي، إن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بالعديد من التحديات والأزمات، وعلى رأسها ارتفاع معدلات التضخم، مما دفع البنوك المركزية العالمية إلى رفع أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر سلبًا على معدلات الاستثمار ويرفع من عبء الديون الخارجية.

وأوضح أن وزارة المالية تبنت استراتيجية تسهم في الحد من الأعباء المالية من خلال مبادلة الديون باستثمارات في تمويل المشروعات المستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، التي تحتاج إلى تمويلات طويلة الأجل، مما يجعل مبادلة الديون باستثمارات ذات صدى كبير على الاقتصاد المصري.

وأضاف أن برنامج مبادلة الديون بين مصر والصين يهدف إلى تحويل الالتزامات المالية إلى استثمارات أجنبية مباشرة داخل مصر، حيث يتم العمل على قدم وساق للتوسع في برنامج مبادلة الديون، مشيرًا إلى أنه تم تنفيذ تجارب سابقة مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا، ومع دولة الإمارات العربية، التي ضخت استثمارات ضخمة مثل مشروع رأس الحكمة في أواخر عام ٢٠١٤، وهو ما وفر للبنك المركزي حصيلة من النقد الأجنبي أسهمت في زيادة معدلات الاحتياطي النقدي، بدلا من الاعتماد الكلي على إصدارات السندات أو الاقتراض الخارجي من صندوق النقد الدولي.

وأضاف أن تفعيل اتفاقيات مبادلة الديون يعد أحد الآليات التي تلعب دورًا كبيرًا في الوقت الراهن في تنويع أدوات التمويل لوزارة المالية، مما يحد من الاعتماد على إصدارات السندات والصكوك والاقتراض الخارجي، ويسهم في توفير مزيد من السيولة الدولارية للشركات الصينية العاملة في مصر لتغطية الأجور والمدخلات والالتزامات المستحقة، بالإضافة إلى إصدار سندات مقومة باليوان ومدعومة بضمانات صينية، بما يساعد في تنويع أدوات التمويل ودعم استقرار سعر الصرف والحفاظ على الاحتياطيات النقدية.

أسماء عبد الباري

مبادرة «مزرعتك في مصر»..

بنك مصر وشركة تنمية الريف المصري الجديد يوقعان بروتوكولي تعاون لدعم استثمارات المصريين بالخارج

في إطار حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز فرص الاستثمار والإنتاج الزراعي، وقع بنك مصر بروتوكولي تعاون مع شركة تنمية الريف المصري الجديد بمقر المركز الرئيسي لبنك مصر، حيث قام بالتوقيع هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، واللواء أركان حرب مهندس عمرو عبد الوهاب، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تنمية الريف المصري الجديد، بحضور حسام عبد الوهاب نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، إيهاب درة رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، ماجد عبدالله رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر ببنك مصر، محسن درويش رئيس قطاع الفروع ببنك مصر، ولفيف من قيادات الطرفين.

ويأتي البروتوكول الأول في إطار مبادرة «مزرعتك في مصر»، التي تستهدف إتاحة الفرصة للمصريين بالخارج للاستثمار الزراعي وامتلاك أراض زراعية بمساحات تبدأ من ٤٠ فدانا وتصل إلى ٢٠٠ فدان للفرد أو الشركة المتعاقدة.

بينما يستهدف بروتوكول التعاون الثاني، الذي تم توقيعه بين شركة تنمية الريف المصري الجديد وبنك مصر، تمويل ودعم المستثمرين المستفيدين بأراضي المشروع القومي لاستصلاح واستزراع وتنمية المليون ونصف المليون فدان ممن تنطبق عليهم معايير البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفقا للقواعد الائتمانية والشروط المنظمة والمعمول بها داخل البنك، حيث يشمل التمويل عددا من مناطق المشروع المختلفة، ومنها المغرة وغرب المنيا وامتداد غرب المنيا والفرافرة القديمة وآبار توشكي والطور وغيرها من مناطق المشروع.

وقد صرح هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بأن توقيع هذين البروتوكولين يأتي في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم المشروعات القومية الكبرى التي تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مؤكدا التزام البنك بتقديم حلول مصرفية وتمويلية متكاملة تسهم في جذب استثمارات المصريين بالخارج، ودعم مشروعات الاستصلاح الزراعي والإنتاج التنموي، بما يعزز جهود الدولة نحو تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الرقعة الزراعية.

وأشار عكاشة إلى أن التعاون مع شركة تنمية الريف المصري الجديد يمثل خطوة مهمة لدعم خطط التنمية الزراعية والاستثمارية، من خلال توفير الخدمات المصرفية اللازمة للمستفيدين من المشروع القومي لاستصلاح واستزراع وتنمية المليون ونصف المليون فدان، بما يسهم في تعظيم العائد الاقتصادي وتحقيق مستهدفات التنمية.

وأضاف عكاشة أن بنك مصر يولي اهتماما كبيرا بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مشيرا إلى سعي البنك المستمر لتعزيز الشراكات الفاعلة مع مختلف الجهات والمؤسسات الوطنية بما يدعم خطط التنمية ويعزز مساهمة القطاع المصرفي في دعم الاقتصاد المصري.

كما أوضح أن البنك يعمل على ترسيخ نموذج مؤسسي يحتذى به في المسؤولية والتنمية المستدامة من خلال المشاركة الفاعلة في المبادرات والشراكات ذات الأثر الإيجابي على المجتمع، بما يواكب أهدافه الاستراتيجية ويعزز نجاحه على المدى الطويل.

هذا، وقد أكد اللواء أركان حرب مهندس عمرو عبد الوهاب، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تنمية الريف المصري الجديد، أن توقيع بروتوكولي التعاون مع بنك مصر يمثل خطوة مهمة ضمن استراتيجية الشركة الرامية إلى تعزيز فرص الاستثمار الزراعي وتوفير المزيد من التيسيرات والحلول التمويلية والمصرفية للمستثمرين والمنتفعين بأراضي المشروع القومي للمليون ونصف المليون فدان.

وأوضح اللواء عمرو عبد الوهاب خلال مراسم التوقيع أن مشروع تنمية المليون ونصف المليون فدان يعد أحد أكبر المشروعات التنموية والزراعية المتكاملة التي تنفذها الدولة المصرية في العصر الحديث.

مشيرا إلى أن المشروع شهد معدلات تنفيذ متقدمة خلال السنوات الأخيرة، حيث دخل ما يقرب من ٦٠٠ ألف فدان بالفعل مراحل الاستصلاح والزراعة بمختلف مناطق المشروع، بما يعكس حجم الجهود المبذولة من جانب الشركة وشركاء التنمية بالدولة ومن القطاع الخاص، من أجل تحقيق مستهدفات المشروع على أرض الواقع.

وأضاف أن المشروع قام بتوفير ما يقرب من ٥٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بمناطق الشركة حتى تاريخه، فضلا عن دعم المجتمعات العمرانية الجديدة وخلق فرص استثمارية وإنتاجية واعدة للشباب والمستثمرين المصريين والعرب وكذا المصريين بالخارج، فضلا عن تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بأسلوب يعتمد على احترام الموارد الطبيعية وتعظيم دور البحث العلمي.

كما أكد عمرو عبد الوهاب أن مبادرة «مزرعتك في مصر» تمثل أحد أهم المبادرات النوعية التي أطلقتها الشركة بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، بهدف إتاحة الفرصة للمصريين المقيمين بالخارج للمشاركة المباشرة في جهود التنمية الزراعية والتنمية المستدامة داخل وطنهم، من خلال

رهان على الخبرة.. بنك التعمير والإسكان يستعد لمرحلة جديدة من النمو والتوسع بقيادة يحيى أبو الفتوح

يستعد بنك التعمير والإسكان لبدء مرحلة جديدة من مسيرته مع تولي المصرفي المخضرم يحيى أبو الفتوح منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب اعتبارا من الأول من يوليو ٢٠٢٦، خلفا لـ حسن إسماعيل حلمي غانم، في خطوة تعكس توجه البنك للاستفادة من الخبرات المصرفية الواسعة لدعم خطط النمو والتوسع وتعزيز مكانته في القطاع المصرفي المصري.

وكان مجلس إدارة البنك قد وافق خلال اجتماعه المنعقد في ١٤ يونيو ٢٠٢٦ على قبول استقالة حسن غانم من منصبه كرئيس تنفيذي وعضو منتدب، على أن تسري اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٦. كما وافق المجلس على ترشيح يحيى أبو الفتوح عضوا بمجلس الإدارة ممثلا عن صندوق العاملين، وتعيينه رئيسا تنفيذيا وعضوا منتدبا للبنك اعتبارا من الأول من يوليو المقبل، وذلك عقب استكمال الإجراءات والحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

ويعد يحيى أبو الفتوح أحد أبرز القيادات المصرفية في مصر، إذ يمتلك خبرة تتجاوز أربعة عقود في العمل المصرفي، شغل خلالها العديد من المناصب التنفيذية والقيادية في عدد من المؤسسات المالية الكبرى. وتوجت مسيرته بتوليه منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، حيث لعب دورا محوريا في تطوير الأعمال المصرفية، وإدارة الائتمان، وإعادة هيكلة الديون المتعثرة، وتمويل المشروعات الكبرى، فضلا عن المساهمة في تنفيذ استراتيجية البنك للنمو والتوسع.

وبدأ أبو الفتوح مسيرته المهنية في بنك مصر عام ١٩٨٣، قبل أن ينتقل للعمل في عدد من البنوك المحلية والدولية، من بينها Bank of America والبنك العربي، حيث تدرج في المناصب القيادية حتى وصل إلى منصب نائب الرئيس.

وفي عام ٢٠٠٨ انضم إلى البنك الأهلي المصري مديرا عاما لقطاع المخاطر الائتمانية، وساهم في تنفيذ عملية إعادة هيكلة شاملة للبنك وتحديث السياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في النشاط الائتماني. كما تولى في عام ٢٠١١ منصب عضو اللجنة التنفيذية والمشرف العام على قطاعي مخاطر ائتمان الشركات ومعالجة وإعادة هيكلة الديون غير المنتظمة، حيث قاد جهودا ناجحة لخفض حجم الديون المتعثرة من خلال برامج التحصيل وإعادة الهيكلة وتطبيق آليات حديثة لإدارة المخاطر.

وخلال تلك الفترة أشرف على عدد من القطاعات الحيوية، من بينها مخاطر ائتمان الشركات الكبرى، والسياسات والإجراءات الائتمانية، وتطبيقات بازل ٢، والاستعلامات الائتمانية، وإدارة المحافظ الائتمانية، إلى جانب قطاع معالجة وإعادة هيكلة الديون.

وفي عام ٢٠١٤ تم تعيينه عضوا تنفيذيا بمجلس إدارة البنك الأهلي المصري ورئيسا لقطاعات المخاطر، قبل أن يتولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في عام ٢٠١٦. كما تم تجديد الثقة فيه ضمن تشكيل مجلس إدارة البنك الصادر بقرار من رئيس مجلس الوزراء في سبتمبر ٢٠٢٠، واستمر في منصبه حتى الآن، ليواصل مسيرته المهنية بتولي قيادة بنك التعمير والإسكان خلال المرحلة المقبلة.

محكمة النقض توقف تنفيذ حكم إلزام «المهندس للتأمين» بسداد 609 ملايين جنيه

أصدرت شركة المهندس للتأمين بيانا توضيحيا بشأن آخر تطورات صدور حكم قضائي يلزمها بسداد ٦١٠ ملايين جنيه لصالح شركة ميراج للفنادق)، إثر واقعة انهيار قاعة بأحد الفنادق الكبرى.

وأفادت الشركة في بيانها المرسل للبورصة، أن دائرة وقف التنفيذ بمحكمة النقض بتاريخ ١٦ يونيو، قضت بقبول طلب الشركة بإيقاف تنفيذ الحكم وما يترتب عليه من آثار لحين تحديد جلسة النقض الموضوعي للحكم.

وكان صدر حكم قضائي في الدعوى رقمية ٢٠٨ لسنة ٢٠٢٤ تعويضات كلي شمال الجيزة المقامة من شركة ميراج للفنادق ضد الشركة، واستئنافها رقم ٢٦٦١ لسنة ١٤٢ ق، بشأن انهيار إحدى قاعات فندق جي دبليو ماريوت، وقد قضى الحكم بإلزام الشركة بسداد مبلغ وقدره (٦٠٩ مليون جنيه مصري)، بالإضافة إلى ما قد يترتب على ذلك من مصروفات أو التزامات أخرى وفقا لمنطوق الحكم.

وطعنت عليه المهندس للتأمين أمام محكمة النقض بالطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٩٦ ق، متضمنا شقا مستعجلا بوقف تنفيذ الحكم، وأصدرت المحكمة حكمها المتقدم.

وأكدت المهندس للتأمين احترامها الكامل لأحكام القضاء المصري والتزامها التام بتنفيذ الحكم سالف الذكر في حالة صيرورته نهائيا، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للامتثال له وفقا للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، مع الإفصاح عن أي تطورات جوهرية ذات صلة في حينه.

استجابة فورية ووفاء بالالتزامات..

مصر للتأمين تنهي إجراءات تعويض حادث طائرة الأكاديمية المصرية لعلوم الطيران في أول يوم عمل عقب الحادث

أكدت شركة مصر للتأمين مجددا قدرتها على الوفاء السريع بالتزاماتها التأمينية، حيث بادرت بسداد التعويض المستحق للأكاديمية المصرية لعلوم الطيران عن حادث تحطم إحدى طائرات التدريب التابعة لها بمطار ٦ أكتوبر في أول يوم عمل عقب الحادث في خطوة تعكس قوة ملاءتها المالية ومرونة آليات العمل لديها، وتؤكد التزامها الدائم بتقديم الدعم الفوري لعملائها في مختلف الظروف.

وتتقدم شركة مصر للتأمين بخالص التعازي والمواساة في وفاة قائد الطائرة، داعية الله أن يتغمده بواسع رحمته، مع خالص التمنيات بسرعة الشفاء للمصابة في الحادث.

وأكد محمد مهران، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، أن الدور الحقيقي للتأمين لا يقتصر على إصدار الوثائق، وإنما يتجلى بوضوح عند وقوع الخطر وقدرة شركة التأمين على الوقوف إلى جانب عملائها في الوقت المناسب.

وأضاف أن مصر للتأمين تحرص باستمرار على تطوير إجراءات العمل وتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة بما يضمن سرعة الاستجابة وتقديم الدعم اللازم لعملائها، انطلاقا من مسؤوليتها كشركة وطنية رائدة تحظى بثقة الأفراد والمؤسسات منذ أكثر من تسعة عقود.

وأشار إلى أن الشركة قامت منذ بداية العام الجاري وحتى الآن بسداد تعويضات لعملائها بقيمة تقارب ٥,٤ مليار جنيه، وهو ما يعكس قوة مركزها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التأمينية بكفاءة واستدامة، ويؤكد الدور المحوري الذي تضطلع به في حماية الأصول ودعم استمرارية الأعمال ومساندة العملاء في مواجهة مختلف المخاطر.

وفي هذا الإطار، يعكس التعامل الفوري مع حادث طائرة الأكاديمية المصرية لعلوم الطيران وسرعة استكمال إجراءات التعويض كفاءة منظومة إدارة التعويضات بالشركة وجاهزيتها للتعامل مع مختلف المخاطر، بما يضمن سرعة تقديم الدعم التأميني والحفاظ على حقوق العملاء.

وقد باشرت فرق العمل المختصة فور وقوع الحادث اتخاذ الإجراءات اللازمة والتنسيق مع الجهات المعنية، بما ساهم في سرعة استكمال إجراءات التعويض والحفاظ على حقوق المؤمن له .

ويعكس هذا الإجراء ما تتمتع به مصر للتأمين من خبرات فنية وقدرات مالية راسخة، إلى جانب شبكة قوية من اتفاقيات إعادة التأمين مع كبرى المؤسسات العالمية، بما يمكنها من إدارة المخاطر بكفاءة وتقديم حلول تأمينية متكاملة تلبي احتياجات عملائها وتدعم استدامة أعمالهم في مختلف القطاعات الاقتصادية والتخصصية.

محمد مهران

تباينت التقديرات بشأن مسار الاقتصاد المصري خلال العامين الماليين المقبلين بين مستهدفات الحكومة الواردة في مشروع الموازنة العامة، ورؤية عدد من المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها بنك ستاندرد تشارترد، وسط تأكيد خبراء أن هذا التباين يعكس اختلافًا في الافتراضات ومنهجيات القياس أكثر من كونه تعارضًا في الرؤى.

وتستهدف الحكومة المصرية تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ ٥,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، إلى جانب رفع حجم الاستثمارات الكلية إلى ٤,١٧ تريليون جنيه، وتوفير نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا، مع استهداف خفض معدل التضخم إلى ٩,٣٪، وتقليص العجز الكلي إلى ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

5.4 % نموا مستهدفا والتوقعات الدولية تقف عند 4.7 %

هل يقترب الاقتصاد المصري من كسر حاجز النمو المرتقب؟

سيد خضر:

النمو المستدام يتطلب معدلات تتجاوز 7 % سنويًا على المدى المتوسط

في المقابل، توقع بنك ستاندرد تشارترد أن يسجل الاقتصاد المصري معدل نمو عند ٣,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، يرتفع إلى ٤,٧٪ في ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مع استمرار العجز المالي عند مستويات تتراوح بين ٧,٥٪ و٧٪، وبقاء التضخم عند نطاق يتراوح بين ١٣٪ و١٥٪ خلال الفترة نفسها، مع احتمالات وصوله إلى مستويات أعلى بنهاية ٢٠٢٦، رغم توقعات باستمرار الاتجاه النزولي لأسعار الفائدة حتى عام ٢٠٢٨.

وقال الدكتور سيد خضر، الخبير الاقتصادي، إن الفارق بين مستهدفات الحكومة وتقديرات بعض المؤسسات المالية الدولية لا يعني بالضرورة وجود تعارض بين الرؤيتين، وإنما يعكس اختلافًا في الافتراضات ومنهجيات التقدير، موضحًا أن الحكومة تبني مستهدفاتها على خطط وإجراءات إصلاحية تستهدف تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، بينما تميل المؤسسات الدولية عادة إلى تبني سيناريوهات أكثر تحفظا في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

وأضاف أن الاقتصاد المصري يحتاج إلى تحقيق معدلات نمو تتجاوز ٧٪ سنويًا على المدى المتوسط، حتى يتمكن من استيعاب الزيادة السكانية وتوفير فرص العمل المطلوبة وتعزيز مستويات المعيشة، مشيرًا إلى أن الوصول إلى هذه المعدلات يظل مرهونًا باستمرار الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وأوضح أن مستهدف الحكومة بتحقيق نمو اقتصادي يبلغ ٥,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ يعد هدفًا طموحًا قابلًا للتحقق حال استمرار تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار الأوضاع الإقليمية والدولية، لافتًا إلى أن التوترات الجيوسياسية والتحديات الاقتصادية العالمية كانت من أبرز العوامل التي حدت من قدرة العديد من الاقتصادات الناشئة على تحقيق معدلات نمو أعلى خلال السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أن نجاح الدولة في تحقيق مستهدفاتها الخاصة بخفض التضخم والعجز المالي وتعزيز الاستثمارات من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ويدعم قدرة الاقتصاد على جذب المزيد من رؤوس الأموال والتوسع في المشروعات الإنتاجية.

وأكد أن استقرار الأوضاع الاقتصادية يمثل العامل الرئيسي في تحسين معدلات النمو خلال الفترة المقبلة، موضحًا أن استمرار تراجع معدلات التضخم سيفتح المجال أمام مواصلة السياسة النقدية الداعمة للنشاط الاقتصادي، بما يتيح خفض تكلفة التمويل على الشركات ويشجع القطاع الخاص على التوسع في الاستثمارات الحقيقية وزيادة الإنتاج والتشغيل.

وأضاف أن التوجه نحو خفض أسعار الفائدة يعد أحد العوامل الداعمة للاستثمار، خاصة مع تراجع تكلفة الاقتراض وتحسن جدوى المشروعات الجديدة، مشيرًا إلى أن مسار الفائدة خلال الفترة المقبلة سيظل مرتبطًا بالتطورات الاقتصادية العالمية واتجاهات السياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من تأثير مباشر على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بالأسواق الناشئة.

أحمد مجدي منصور:

التضخم قد يهبط إلى أقل من 10 % بحلول الربع الثالث من 2027

وأكد أن استمرار الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتعزيز دور القطاع الخاص تمثل الركائز الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق المستهدفات الواردة بالموازنة العامة للدولة خلال السنوات المقبلة.

وقال الدكتور أحمد مجدي منصور، الخبير المصرفي، إن اختلاف تقديرات الحكومة المصرية والمؤسسات المالية الدولية بشأن مؤشرات الاقتصاد الكلي أمر طبيعي، نظرًا لاختلاف المنهجيات والافتراضات المستخدمة في بناء التوقعات. فبينما تستند الحكومة إلى مستهدفات تسعى لتحقيقها، تميل المؤسسات الدولية إلى تبني سيناريوهات أكثر تحفظا تعتمد على الأداء الفعلي السابق ومدى تحقق الأهداف المعلنة، فضلًا عن تقييمها لعوامل مؤثرة مثل تحويلات المصريين بالخارج والسياحة وإيرادات قناة السويس والمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

وأضاف أن تراجع أسعار الفائدة كان متوقعًا منذ فترة طويلة مع بدء انخفاض معدلات التضخم، إلا أن الصدمات الإقليمية وتداعيات الحرب في غزة والتوترات الجيوسياسية الأخيرة أبطأت وتيرة التراجع، ما أبقى التضخم عند مستويات أعلى من المستهدف.

وأوضح أن مرونة سعر الصرف وإدارة البنك المركزي لسوق النقد أسهمتا في امتصاص جزء كبير من الضغوط الخارجية وتعزيز استقرار السوق، متوقعًا استمرار الاتجاه النزولي للتضخم خلال السنوات المقبلة، مع إمكانية عودته إلى مستويات أقل من ١٠٪ بداية من الربع الثالث لعام ٢٠٢٧ حال استقرار الأوضاع الإقليمية واستمرار الإصلاحات الاقتصادية.

وأشار منصور إلى أن الاقتصاد المصري واجه منذ عام ٢٠١١ تحديات داخلية وإقليمية متلاحقة، شملت اضطرابات داخلية وأزمات في دول الجوار وملف سد النهضة، وصولا إلى تداعيات الحرب في غزة، وهي عوامل فرضت ضغوطا كبيرة على الاقتصاد.

ورغم ذلك، نجح الاقتصاد المصري في الحفاظ على قدر من الاستقرار ومواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، بما يعكس مرونته وقدرته على التكيف مع المتغيرات الخارجية.

وأكد أن خفض التضخم بصورة مستدامة لا يتحقق عبر السياسة النقدية فقط، بل من خلال زيادة الإنتاج وتحفيز الاستثمار وتوفير التمويل المناسب للقطاع الخاص وإزالة العقبات أمام المستثمرين والمنتجين.

وشدد على أن تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات واستقرار التشريعات والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في جذب الاستثمارات تمثل عناصر أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وأوضح أن مصر تمتلك مقومات قوية للنمو، إلا أن الاستفادة منها تتطلب سرعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتطوير المنظومة التنفيذية وتحويل الخطط والتشريعات إلى إجراءات عملية تسهم في جذب الاستثمارات وزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وخفض الضغوط التضخمية.

مي رفاعي

استمرارا لريادته..

البنك الأهلي المصري يحصل على شهادة الجودة ISO 9001 في مجال الإمداد اللوجستي والمخازن من هيئة «AFNOR Uk Limited»

أعلن البنك الأهلي المصري عن حصوله على شهادة الجودة ISO ٩٠٠١ في مجال الإمداد اللوجستي والمخازن من هيئة «AFNOR UK Limited» وهي جهة اعتماد معتمدة من هيئة الاعتماد البريطانية UKAS (United Kingdom Accreditation Service)، مما يعكس إنجاز جديد يؤكد التزام البنك بتطبيق أعلى معايير الجودة العالمية وتعزيز كفاءة عملياته التشغيلية وفق أفضل الممارسات الدولية وذلك بحضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ويحيى أبو الفتوح وسهى التركي نائبا الرئيس التنفيذي، وحسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإداري بالبنك الأهلي المصري والدكتورة مشيرة راتب ممثل AFNOR UK Limited.

حيث صرح محمد الإتربي أن هذا الإنجاز يعد استكمالا لمسيرة البنك الأهلي المصري في تحقيق الاعتمادات والشهادات الدولية المرموقة، بما يعكس حرصه المستمر على تطوير منظومة العمل المؤسسي والارتقاء بمستويات الأداء والكفاءة في مختلف القطاعات، بما يعزز مكانة البنك الرائدة في القطاع المصرفي المصري ويؤكد قدرته على مواكبة أحدث المعايير العالمية، مؤكدا أن هذا الإنجاز استمرار البنك الأهلي المصري في تبني نهج التطوير المستدام والالتزام بمعايير الجودة العالمية في مختلف مجالات العمل، بما يدعم قدرته على تقديم أفضل الخدمات وتحقيق قيمة مضافة لعملائه وشركائه، وترسيخ مكانته كأحد أكبر وأعرق المؤسسات المصرفية في مصر والمنطقة.

وأضاف يحيى أبو الفتوح أن هذ الإنجاز يعكس كفاءة فرق العمل والتزامها المستمر بتطبيق أفضل الممارسات المهنية، مؤكدين أن البنك يواصل الاستثمار في تطوير كوادره البشرية ومنظوماته التشغيلية بما يواكب المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال ويحقق أعلى مستويات الجودة والتميز المؤسسي، مشيرا أن حفاظ البنك على الحصول على شهادة الجودة ISO ٩٠٠١ في مجال الإمداد اللوجستي والمخازن يمثل تتويجا للجهود المستمرة التي تبذلها مجموعة الدعم الإداري لتطبيق أحدث المعايير الدولية في إدارة سلاسل الإمداد والمخازن، بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية والجودة والاستدامة.

وأكد حسام الحجار أن حصول البنك على هذه الشهادة تأكيدا لنجاحه في تطبيق نظام متكامل لإدارة الجودة في مجال الإمداد اللوجستي والمخازن، بما يدعم كفاءة العمليات التشغيلية، ويرفع مستويات الرقابة والحوكمة، ويعزز استدامة سلاسل الإمداد، فضلا عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتلبية احتياجات مختلف قطاعات البنك بكفاءة وفاعلية.

ومن جانبها أوضحت ريهام الأمير مدير عام الإمدادات اللوجستية بالبنك الأهلي المصري أن هذا الاعتماد الدولي يأتي امتدادا لسلسلة النجاحات والإنجازات التي حققتها المجموعة خلال الفترة الماضية، مضيفة أن مجموعة الدعم الإداري تواصل تطوير منظومة الإمداد اللوجستي والمخازن وفق أفضل الممارسات العالمية، مع التركيز على تعزيز استدامة سلاسل الإمداد، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتطبيق أعلى مستويات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر.

حسن غانم.. 6 سنوات صنعت العصر الذهبي لبنك التعمير والإسكان

وافق مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان على قبول استقالة حسن غانم من منصبه كرئيس تنفيذي وعضو منتدب للبنك، وذلك بعد تقدمه بالاستقالة لأسباب شخصية.

ومنذ تولي حسن غانم منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان في ديسمبر ٢٠١٩، شهد البنك تحولا استراتيجيا شاملا رسخ مكانته كأحد أبرز البنوك في السوق المصري، من خلال الجمع بين الأداء المالي القوي والتوسع في الخدمات المصرفية المبتكرة.

ويمتلك غانم خبرة مصرفية تمتد لأكثر من ثلاثين عاما، شغل خلالها مناصب قيادية في عدد من البنوك المحلية والإقليمية مثل Misr International Bank وBNP Paribas وAlexBank، ما أكسبه خبرات واسعة في إدارة الأصول والائتمان والاستثمارات، وقد انضم إلى بنك التعمير والإسكان عام ٢٠١٧ كمدير عام لشؤون البنوك، ثم تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، قبل أن يعين رئيسا تنفيذيا في نهاية ٢٠١٩.

منذ ذلك الحين، عمل على إعادة هيكلة العمليات الداخلية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، بما انعكس على تعزيز الاستقرار المالي وزيادة القدرة التنافسية للبنك، كما ركز على ترسيخ ثقافة الابتكار داخل المؤسسة وتحسين مؤشرات الربحية والعائد على حقوق المساهمين.

وعلى مستوى التوسع، أولى البنك اهتماما كبيرا بتمويل الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر تطوير حزمة من المنتجات والبرامج التمويلية التي ساعدت على دعم رواد الأعمال وتوسيع قاعدة العملاء. كما عزز البنك دوره في مجال التمويل العقاري، من خلال تقديم حلول متنوعة تتماشى مع توجهات الدولة لدعم قطاع الإسكان.

وفي إطار التحول الرقمي، تبنى البنك استراتيجية متكاملة لتطوير الخدمات الإلكترونية، شملت تطبيقات الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت البنكي، ما ساهم في تحسين تجربة العملاء وتوسيع نطاق الاستخدام، خاصة بين فئة الشباب. كما استثمر في تطوير بنيته التكنولوجية الداخلية لرفع كفاءة التشغيل وتسريع تقديم الخدمات.

ولم يقتصر التطوير على الجانب التقني، بل شمل أيضا تعزيز الشمول المالي عبر إتاحة حسابات ميسطة وخدمات مصرفية للفئات المختلفة، بما في ذلك المناطق الأكثر احتياجا، دعما لرؤية مصر ٢٠٣٠.

كما وسع البنك شراكاته مع جهات محلية ودولية لدعم تمويل مشروعات البنية التحتية والإسكان، إلى جانب تبني مبادرات في التمويل المستدام والمشروعات الخضراء، بما يعزز دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

ومع استمرار هذه الجهود، نجح البنك في توسيع قاعدة عملائه وزيادة حصته السوقية، مدعوما بسياسات مرنة وإدارة فعالة للموارد، الأمر الذي انعكس على تحقيق نتائج مالية قوية ونمو مستدام حتى عام ٢٠٢٥ وبدايات ٢٠٢٦.

وتعد استراتيجية البنك للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) امتدادا لهذا المسار، حيث تستهدف إحداث نقلة نوعية في الأداء عبر رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز جودة الخدمات، وتحقيق أفضل عائد ممكن مع ضبط مستويات المخاطر. كما تركز على ترسيخ الابتكار وتحسين تجربة العملاء وبناء علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة.

وفي الإطار المجتمعي، يواصل البنك تعزيز دوره كمؤسسة مالية مسؤولة من خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية، التي تشمل دعم قطاعات الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب وذوي الهمم، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

بنك القاهرة ضمن أقوى 200 علامة تجارية في أفريقيا وفقا لتصنيف Brand Finance 2026

أعلنت مؤسسة Brand Finance العالمية، المتخصصة في تقييم العلامات التجارية، عن إدراج بنك القاهرة ضمن قائمة أقوى ٢٠٠ علامة تجارية في أفريقيا لعام ٢٠٢٦، حيث جاء البنك في المركز الـ١٠٠ على مستوى القارة، في إنجاز جديد يعكس المكانة المتنامية للبنك على المستويين المحلي والإقليمي ويؤكد نجاح استراتيجيته في تعزيز قوة علامته التجارية وترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية في المنطقة.

ويأتي هذا التصنيف استنادا إلى مجموعة من المعايير الدقيقة التي تعتمدها مؤسسة Brand Finance، والتي تشمل الأداء المالي، وقوة العلامة التجارية، ومستويات الثقة والولاء لدى العملاء، والحضور في السوق، والقدرة على تحقيق النمو المستدام.

ويعكس إدراج بنك القاهرة ضمن هذا التصنيف المرموق نجاح البنك في مواصلة تعزيز حضوره بالسوق المصرفي المصري، وتطوير خدماته ومنتجاته المصرفية، والاستثمار في التحول الرقمي والابتكار، بما يسهم في تقديم تجربة مصرفية متطورة تلبي احتياجات العملاء وتواكب المتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي.

كما يواصل البنك جهوده في دعم الشمول المالي والتمويل المستدام وتمكين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى مع توجهات الدولة والبنك المركزي المصري نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ويأتي هذا الإنجاز امتدادا للنجاحات التي حققها بنك القاهرة في التصنيفات الدولية للعلامات التجارية، حيث سبق أن أدرجته مؤسسة Brand Finance ضمن قائمة أقوى ١٠ علامات تجارية في مصر لعام ٢٠٢٥، بما يعكس النمو المستمر لقوة العلامة التجارية للبنك وتعزيز مكانته التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي.

ويذكر أن مؤسسة Brand Finance تعد من أبرز الجهات العالمية المتخصصة في تقييم العلامات التجارية، وتصدر سنويا تصنيفاتها استنادا إلى منهجيات ومعايير دولية معتمدة لقياس قوة وقيمة العلامات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعد التواجد ضمن قائمة أقوى العلامات التجارية في أفريقيا مؤشرا على قوة العلامة التجارية ومكانتها التنافسية على المستوى الإقليمي.

المصرف المتحد يطلق منتج التمويل الأخضر للمعدات الطبية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

طارق فايد: المنتج الجديد يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات ويعزز جودة الحياة للمواطن

أعلن المصرف المتحد، إطلاق منتج التمويل الأخضر للمعدات الطبية المتخصص لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذلك في ختام فاعليات التعاون الاستراتيجي المشترك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وشركة IPC للاستشارات في خطوة رائدة تعكس التزامه بتعزيز ممارسات التمويل المستدام ودعم جهود الدولة المصرية والبنك المركزي المصري للتحول نحو اقتصاد أخضر، بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

يأتي إطلاق منتج تمويل المعدات الطبية الخضراء الجديد، ليتوج الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الدولية GIZ وIPC. والتي استهدفت تطوير وإطلاق حزم من الحلول التمويلية المبتكرة والصديقة للبيئة، مما يساهم في تمكين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بأولوية للقطاع الصحي، لاقتناء معدات طبية خضراء وأكثر كفاءة واستدامة. الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزز القدرة التنافسية لهذه المشروعات على مستوى جميع محافظات مصر .

وشمل التعاون المثمر بين المصرف المتحد والوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) وشركة IPC للاستشارات تقديم الدعم الفني المتخصص، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير إطار عمل متكاملة. كذلك تصميم وتنفيذ منتجات تمويلية خضراء وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال التمويل المستدام.

مما ساهم في تعزيز جاهزية المصرف المتحد لتقديم حلول مصرفية متخصصة تدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرغبة في تبني الممارسات الاكثر استدامة، كذلك استخدام الطاقة والتطبيقات الرقمية والحد من الانبعاثات وتحسين كفاءة الموارد، مما يساهم في رفع معدلات الانتاج وخفض التكلفة التشغيلية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

شهدت الفاعليات الختامية حضور رسمي رفيع المستوي ليؤكد التزام الجانبين بتعزيز سبل التعاون المشترك ودعم مسارات التمويل المستدام، حيث شارك طارق فايد – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وعمرو نصير - نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وجوس الكساندر ومحمود عبد الحميد ونوهير خيري ونيهال حسن ممثلين عن الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ وغادة كاميل - رئيس قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ودينا عنان - رئيس ادارة الاستدامة والتمويل المستدام بالإضافة إلى لفيف من فريق عمل المصرف المتحد والوكالة الالمانية GIZ وشركة الاستشارات IPC

وخلال الفاعليات الختامية، صرح طارق فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد - أن إطلاق منتج التمويل الأخضر للمعدات الطبية المتخصص الجديد يمثل خطوة مهمة في رحلة المصرف المتحد نحو ترسيخ نسج أسس الاستدامة في الحلول التمويلية، كمحفز رئيسي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو التحول لنموذج اقتصادي أكثر كفاءة واستدامة.

وأضاف أن هذه الشراكة الاستراتيجية، استهدفت القطاع الصحي كبداية لسلسلة المنتجات التمويلية الخضراء. حيث يعد القطاع الصحي أحد القطاعات الحيوية المؤثرة في جودة الحياة والتنمية المجتمعية. ومن ثم دعم المؤسسات الطبية وبالتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الخدمة الصحية للحصول على معدات حديثة موفرة للطاقة، وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، تساهم في خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز قدرة هذه المشروعات على النمو والتوسع.

وأشار فايد أن هذا التعاون يأتي في توقيت يشهد فيه العالم عدة تحولات اقتصادية وبيئية كبري جعلت من الاستدامة وحلول التمويل الأخضر محرك رئيسي للنمو الاقتصادي وخلق قيمة مضافة للمجتمعات. وكذا تعزيز قدرتها علي مواجهة التحديات المناخية. وذلك عبر تشجيع الاستثمارات في المشروعات الصديقة للبيئة وتحفيز الابتكار وخلق فرص عمل مستدامة وتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن المصرف المتحد ينظر إلى التمويل الأخضر باعتباره استثمار طويل الأجل في مستقبل الاقتصاد الوطني. حيث يجمع بين تحقيق العائد الاقتصادي وتعظيم الأثر البيئي والاجتماعي. مؤكدا أن المؤسسات المالية أصبحت اليوم مطالبة بتعظيم دورها في دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر قدرة على مواجهة التحديات المناخية والبيئية.

وأكد فايد أن المصرف المتحد سيواصل مسيرة تطوير المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة والمستدامة لدعم المستثمرين والعملاء في رحلتهم نحو التحول الأخضر. مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعزز من دور القطاع المصرفي كشريك رئيسي في بناء مستقبل اقتصادي أكثر استدامة لصالح الأجيال القادمة.

المهندس للتأمين تحقق 103.9 مليون جنيه أرباحا خلال الربع الأول من 2026 والأقساط تقفز إلى 591 مليونا

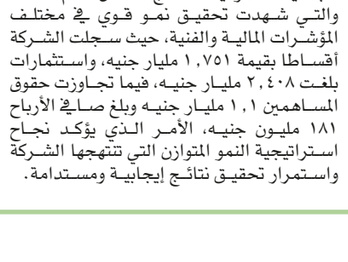

اعتمد مجلس إدارة شركة المهندس للتأمين المركز المالي للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦، والذي أظهر استمرار الأداء القوي وتحقيق معدلات نمو متميزة في مختلف المؤشرات الفنية والمالية، بما يعكس نجاح استراتيجية الشركة في تنمية الأعمال وتعزيز الربحية والحفاظ على قوة مركزها المالي.

وأظهرت نتائج الأعمال ارتفاع إجمالي الأقساط إلى ٥٩١ مليون جنيه في الربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٦ خلال الفترة من أول يناير حتي نهاية مارس ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٤٦٧,١ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١٢٣,٩ مليون جنيه ومعدل نمو يتجاوز ٢٦,٥٪.

وبلغت فاتورة التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة نحو ٣٠٧ مليون جنيه في الربع الأول من ٢٠٢٦، بما يؤكد التزام الشركة بالوفاء السريع بالتزاماتها تجاه العملاء وترسيخ مستويات الثقة في خدماتها التأمينية.

وعلى صعيد النشاط الاستثماري، واصلت المهندس للتأمين تعزيز محفظتها الاستثمارية، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات إلى ما يزيد عن ٢,٧ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٦ مقارنة بنحو ٢,١ مليار جنيه في الفترة المقابلة من ٢٠٢٥، بزيادة تلامس ٦٠٠ مليون جنيه ومعدل نمو يصل الي ٢٨,٥٪.

كما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى ١,٢٣٣ مليار جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٦ مقابل ١,١٠٩ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١٢٤مليون جنيه ومعدل نمو تلامس ١١,٢٪، بما يعكس قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على دعم خطط النمو والتوسع المستقبلية.

كما حققت الشركة صافي أرباح بعد خصم الضريبة بلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦، مقابل ٥٨,٩ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة، بزيادة قدرها نحو ٤٥ مليون جنيه وبمعدل نمو بلغ ٧٦,٤٪ بما يعكس كفاءة الأداء التشغيلي ونجاح الشركة في تحقيق نمو متوازن بين النشاطين التأميني والاستثماري.

وفي هذا السياق، أكد الأستاذ خالد عبد الصادق، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة المهندس للتأمين، أن النتائج المحققة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ تعكس نجاح الاستراتيجية التي تنفذها الشركة والمرتكزة على النمو المتوازن وتعظيم العوائد مع الحفاظ على جودة الاكتتاب وكفاءة إدارة المخاطر.

وأضاف أن النمو القوي في الأقساط والاستثمارات وحقوق المساهمين يعكس متانة المركز المالي للشركة وقدرتها على مواصلة تحقيق قيمة مضافة للمساهمين والعملاء، مشيرا إلى أن الشركة مستمرة في تطوير خدماتها ومنتجاتها وتعزيز قدراتها التشغيلية والتكنولوجية بما يدعم خططها التوسعية خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح أن المهندس للتأمين تواصل الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية والتحول الرقمي ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز القدرة التنافسية للشركة داخل السوق المصرية.

واختتم تصريحه بالتأكيد على أن النتائج الإيجابية المحققة جاءت بدعم من مجلس الإدارة وجهود العاملين وثقة العملاء وشركاء النجاح، مؤكدا استمرار الشركة في تنفيذ استراتيجيتها للنمو المستدام وتعزيز مكانتها بين الشركات الرائدة في سوق التأمين المصري.

وتعزز نتائج الربع الأول من عام ٢٠٢٦ المسار التصاعدي لأداء الشركة، وذلك عقب اعتماد الجمعية العمومية لنتائج أعمال عام ٢٠٢٥، والتي شهدت تحقيق نمو قوي في مختلف المؤشرات المالية والفنية، حيث سجلت الشركة أقساطا بقيمة ١,٧٥١ مليار جنيه، واستثمارات بلغت ٢,٤٠٨ مليار جنيه، فيما تجاوزت حقوق المساهمين ١,١ مليار جنيه وبلغ صافي الأرباح ١٨١ مليون جنيه، الأمر الذي يؤكد نجاح استراتيجية النمو المتوازن التي تنتهجها الشركة واستمرار تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة.

الخبز والدعم النقدي

معركة جديدة بين الإصلاح الاقتصادي ومتطلبات المعيشة

عاد ملف التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي ليتصدر النقاشات الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الفترة الأخيرة، بعدما أكدت تصريحات حكومية وجود توجه لتطبيق منظومة الدعم النقدي بشكل تدريجي خلال العام المالي المقبل، وأثار هذا التوجه حالة واسعة من الجدل بين المواطنين، خاصة أن الأمر يتعلق بإحدى أهم منظومات الحماية الاجتماعية التي تعتمد عليها ملايين الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية.

ويأتي هذا النقاش في وقت تواجه فيه الدولة تحديات اقتصادية متزايدة، تشمل ارتفاع تكاليف الإنتاج واستمرار الضغوط التضخمية وزيادة الأعباء المالية المرتبطة بدعم السلع الأساسية. وفي مقدمة هذه السلع يأتي الخبز المدعم الذي يمثل ركيزة أساسية للأمن الغذائي في مصر، حيث يستفيد منه عشرات الملايين من المواطنين يوميا عبر بطاقات التموين.

التموين:

تكلفة الرغيف 1.5 جنيه والدعم النقدي مطروح كبديل لمنظومة الخبز

شعبة المخابز:

لا قرارات نهائية حتى الآن بشأن سعر أو وزن رغيف الخبز

وبينما تؤكد الحكومة أن التحول إلى الدعم النقدي يستهدف تحسين كفاءة توجيه الدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه بصورة مباشرة، تبرز تساؤلات عديدة حول مدى قدرة النظام الجديد على الحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات.

وتسعى الحكومة منذ سنوات إلى إعادة هيكلة منظومة الدعم بهدف تقليل الهدر وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المالية المخصصة للحماية الاجتماعية، وترى الجهات المعنية أن الدعم النقدي يمثل أحد الحلول التي قد تسهم في توجيه المساعدات الحكومية بصورة أكثر دقة، من خلال تحويل قيمة الدعم مباشرة إلى المواطن بدلا من توزيعها عبر حلقات الإنتاج والتوريد المختلفة.

ويستند هذا التوجه إلى فكرة أن المواطن سيكون أكثر قدرة على تحديد أولوياته واحتياجاته الأساسية عندما يحصل على قيمة الدعم بشكل مباشر، كما أن هذه الآلية قد تساعد في الحد من بعض المشكلات المرتبطة بتسرب الدعم أو استفادة غير المستحقين منه.

ويعد الخبز المدعم من أكثر السلع ارتباطا بحياة المواطنين اليومية، إذ تعتمد عليه شرائح واسعة من المجتمع كمصدر رئيسي للغذاء، ولذلك فإن أي تغيير يطرأ على آلية دعمه يثير اهتماما واسعا لدى الرأي العام.

وتولي الدولة أهمية كبيرة لاستمرار توفير الخبز بأسعار مناسبة، باعتباره سلعة استراتيجية ترتبط بشكل مباشر بالأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، وخلال السنوات الماضية تمكنت منظومة الخبز من توفير مليارات الأرغفة للمواطنين بأسعار مدعومة، رغم ارتفاع التكلفة الحقيقية للإنتاج.

لكن مع زيادة أسعار القمح والطاقة ومستلزمات التشغيل، أصبحت تكلفة إنتاج الرغيف أعلى بكثير من السعر الذي يدفعه المواطن، وهو ما دفع الجهات المختصة إلى البحث عن حلول تضمن استدامة المنظومة دون التأثير على الفئات الأكثر احتياجا.

في إطار الاستعداد لأي تحول محتمل نحو الدعم النقدي، تواصل وزارة التموين والتجارة الداخلية دراسة مجموعة من المقترحات الفنية والاقتصادية المتعلقة بمنظومة الخبز.

وتشمل هذه الدراسات مراجعة مواصفات الرغيف، وتقييم تكاليف الإنتاج الحالية، ووضع آليات جديدة لصرف الدعم وضمان وصوله إلى المستحقين، كما تبحث الوزارة سبل تحقيق التوازن بين الحفاظ على حقوق المواطنين وضمان استمرارية المنظومة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وفي ضوء ذلك كشف مصدر مطلع بوزارة التموين والتجارة الداخلية، أن هناك تصورات يجري بحثها بشأن سعر رغيف الخبز في حال الانتقال إلى منظومة الدعم النقدي، وذلك ضمن المناقشات الجارية حول مستقبل دعم السلع الأساسية في مصر.

وأوضح، أن التكلفة الفعلية الحالية لإنتاج رغيف الخبز المدعم بوزن ٨٠ جراما تقترب من ١,٥ جنيه للرغيف الواحد، في حين يحصل عليه المواطن من خلال بطاقة التموين مقابل ٢٠ قرشا فقط، بينما تتحمل الدولة الفارق ضمن مخصصات الدعم.

وتابع، تعتمد منظومة الخبز الحالية على تقديم الدعم عبر مراحل الإنتاج المختلفة، حيث توفر الدولة القمح والدقيق المدعم للمطاحن والمخابز، إلى جانب تحمل جزء من تكاليف التشغيل والإنتاج، بما يضمن استمرار طرح الخبز للمواطنين بالسعر المدعوم المعمول به حاليا.

وبفضل هذه الآلية، يتمكن المستفيدون من الحصول على الخبز بأسعار أقل كثيرا من تكلفته الحقيقية، بينما تتحمل الموازنة العامة الجزء الأكبر من قيمة الإنتاج.

بحسب المصدر، فإن السعر الفعلي لرغيف الخبز يعكس التكلفة الحقيقية لإنتاجه والتي تقدر حاليا بنحو ١٥٠ قرشا للرغيف، وهو ما يوضح حجم الدعم الذي تقدمه الدولة للحفاظ على استقرار أسعار الخبز وتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين.

وفي المقابل، يسدد المواطن نسبة محدودة من هذه التكلفة، بينما يتم تغطية الجزء الأكبر من خلال منظومة الدعم الحكومية.

وتشير التصورات التي تتم دراستها إلى أن الدعم النقدي سيعتمد على تحويل قيمة الدعم مباشرة إلى المستفيدين، عبر البطاقات التموينية أو أي وسيلة صرف إلكترونية تعتمدها الدولة، بدلا من توجيه الدعم إلى سلاسل الإنتاج والتوزيع كما هو مطبق حاليا، ووفق هذا النموذج، سيقوم المواطن بشراء رغيف الخبز بسعره الفعلي في السوق، على أن تكون قيمة الدعم قد أضيفت مسبقا إلى بطاقته التموينية أو حسابه المخصص للدعم، بما يضمن استمرار استفادة الفئات المستحقة من المساندة الحكومية بشكل مباشر.

وأكدت المصدر أن الحكومة لم تعلن حتى الآن بصورة رسمية قيمة الدعم النقدي المقرر صرفه للمستفيدين أو الآليات النهائية لتطبيق المنظومة الجديدة، مشيرة إلى أن الأمر لا يزال قيد الدراسة ويخضع للمراجعة من الجهات المختصة.

وأضاف أن ما يتم تداوله في الوقت الحالي يندرج ضمن التصورات الفنية الخاصة بعملية التحول من دعم السلعة إلى دعم المواطن، في انتظار صدور القرارات التنفيذية والإعلان الرسمي عن مراحل التطبيق وضوابط الاستحقاق وآليات الصرف.

مناقشات داخل وزارة التموين بشأن مستقبل الخبز المدعم

تواصل وزارة التموين والتجارة الداخلية دراسة عدد من السيناريوهات المتعلقة بمستقبل منظومة الخبز المدعم، في إطار خطط تطوير منظومة الدعم والتحول التدريجي نحو الدعم النقدي، وتأتي هذه المناقشات في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة وارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يدفع الجهات المعنية إلى البحث عن حلول تضمن استدامة توفير الخبز للمواطنين دون التأثير على الفئات المستحقة للدعم.

وفي هذا السياق، كشف عبدالله غراب، رئيس الشعبة العامة للمخابز بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن هناك اجتماعات ومشاورات مستمرة داخل وزارة التموين لمراجعة عدد من المقترحات المرتبطة بمواصفات رغيف الخبز وآليات الدعم المستقبلية، بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الحالية.

وأوضح غراب، أن من بين الأفكار المطروحة للنقاش إمكانية إعادة النظر في وزن رغيف الخبز المدعم، حيث تدرس الجهات المختصة مقترحا يقضي بخفض وزن الرغيف من ٩٠ جراما إلى نحو ٧٠ جراما.

وأشار إلى أن الهدف من هذا المقترح ليس تقليل نصيب المواطن من الخبز، وإنما مواجهة الارتفاعات المتتالية في تكاليف الإنتاج، والتي تشمل أسعار الخامات والطاقة وأجور العمالة ومستلزمات التشغيل المختلفة.

وأضاف أن الحفاظ على استقرار منظومة الخبز يتطلب البحث عن حلول عملية تضمن استمرار توفير الخبز المدعم للمواطنين، خاصة في ظل الزيادات الكبيرة التي شهدتها تكلفة إنتاج الرغيف خلال السنوات الأخيرة.

وحول سعر الرغيف، أوضح رئيس الشعبة العامة للمخابز أن هناك عدة تصورات قيد الدراسة بشأن التسعير في حال تطبيق منظومة الدعم النقدي، مشيرا إلى أن بعض المقترحات تتضمن وصول سعر الرغيف إلى نحو ١,٥ جنيه.

وأكد أن هذه الأرقام لا تزال ضمن السيناريوهات المطروحة للنقاش ولم يتم اعتمادها بشكل رسمي، لافتا إلى أن الجهات المعنية تدرس مختلف البدائل قبل اتخاذ أي قرار نهائي يتعلق بسعر الخبز أو آلية صرف الدعم.

وأوضح أن أي تعديل في سعر الرغيف يجب أن يراعي التوازن بين تكلفة الإنتاج الفعلية وقدرة المواطنين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية، وهو ما يجعل الملف محل دراسة دقيقة من جانب الحكومة والجهات المختصة.

وأشار غراب إلى أن قطاع المخابز يواجه تحديات متزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل والإنتاج، وهو ما يفرض ضرورة مراجعة بعض عناصر المنظومة الحالية لضمان استمرارها بكفاءة.

وأضاف أن تكلفة إنتاج الخبز لا ترتبط فقط بسعر الدقيق، بل تشمل العديد من العناصر الأخرى مثل الوقود والكهرباء وأجور العاملين والصيانة والنقل، وهي عوامل شهدت زيادات ملحوظة خلال الفترة الماضية.

وأوضح أن هذه المتغيرات الاقتصادية دفعت إلى طرح عدة أفكار وحلول تهدف إلى الحفاظ على استقرار المنظومة وعدم تعرضها لأي ضغوط قد تؤثر على استمرارية الإنتاج أو جودة الخبز المقدم للمواطنين.

وأكد رئيس شعبة المخابز أن ممثلي القطاع يجرون حاليا دراسات تفصيلية للجوانب الفنية والاقتصادية المرتبطة بالمقترحات المطروحة، تمهيدا لعرض نتائجها ومناقشتها مع وزارة التموين خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن أي تغيير في وزن الرغيف أو سعره أو آليات الدعم ستكون له انعكاسات مباشرة على المخابز وتكاليف الإنتاج، الأمر الذي يتطلب دراسة شاملة لجميع التأثيرات المحتملة قبل إصدار أي قرارات تنفيذية.

وأضاف أن الهدف الرئيس من هذه المناقشات يتمثل في الوصول إلى صيغة تحقق التوازن بين مصلحة المواطن وضمان استدامة منظومة الخبز، باعتبارها واحدة من أهم منظومات الدعم التي يستفيد منها ملايين المصريين يوميا.

وشدد غراب على أن جميع المقترحات المتداولة حاليا لا تزال في مرحلة الدراسة والتقييم، ولم يتم اتخاذ أي قرارات رسمية بشأنها حتى الآن. وأوضح أن الإعلان عن أي تعديلات محتملة سيكون من خلال الجهات الحكومية المختصة بعد الانتهاء من كافة الدراسات والمراجعات اللازمة.

وأكد أن الفترة المقبلة قد تشهد المزيد من المناقشات بين وزارة التموين وممثلي قطاع المخابز للوصول إلى أفضل الآليات التي تضمن استمرار توفير الخبز المدعم بكفاءة ، مع مراعاة التطورات الاقتصادية ومتطلبات الإصلاح في منظومة الدعم.

غادة نعيم

محمد مهران
رئيس شعبة الجلود وأصحاب المدابغ بالغرفة التجارية:

صادرات الجلود تقترب من 3 مليارات جنيه.. وتكلفة الكيماويات والطاقة أبرز التحديات

- مطالب بتصدير «هوالك الجلود» بقرار استثنائي لحماية البيئة وتوفير عملة صعبة
- المنتج المصري مطلوب في أوروبا والهند.. وتركيا وإفريقيا على خريطة التوسع

كشف محمد مهران رئيس شعبة الجلود وأصحاب المدابغ بغرفة القاهرة التجارية، ونائب رئيس المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للصناعات الجلدية، إن موسم الأضاحي يمثل فرصة ذهبية للاقتصاد القومي لما يتيحه من كميات هائلة من الجلود يمكن استغلالها في التصدير والصناعات الجلدية، مشيرا في حوار لـ عالم المال إلى ان جلود الأضاحي تمتلك فرصا كبيرة في التصدير لكن ذلك يتطلب التعامل الصحيح مع الجلد من لحظة الذبح وحتى المعالجة، لضمان خروجه كمنتج نهائي صالح للسوق المحلي والأسواق العالمية، وإلى نص الحوار..

في البداية نود التعرف على وضع سوق الجلود المحلي بعد تراجع الأسعار وفرص التصدير للأسواق الخارجية؟

سوق الجلود يعنى الخام وبسبب عدم جودة السلخ عند الذبح وخاصة فى موسم عيد الأضحى المبارك يتأثر المنتج وبالتالى تتراجع الأسعار بجانب انها أسعار بورصة عالمية بالإضافة إلى أن من يتحكم فى سعر الجلود جودة الجلود ولكن بسبب الاهمال والعشوائية في السلخ عند الذبح باتت لها عواقب كثيرة جدا وبالتالي تؤدى هذه العوامل إلى ذهاب كميات كبيرة جدا من الجلود لمصانع الغراء والجيلاتين.

جلود الأضاحى المحلية تمتلك فرصا كبيرة في التصدير لكن ذلك يتطلب التعامل الصحيح مع الجلد من لحظة الذبح وحتى المعالجة، لضمان خروجه كمنتج نهائي صالح للسوق المحلي والأسواق العالمية.

حدثنا عن الأسواق الخارجية لقطاع الجلود؟

بالنسبة للسوق الخارجي فالوضع إلى حد ما عادى لأنه خلال الفترة الأخيرة كانت هناك عدة أسواق متوقفة نتيجة للظروف والأحداث العالمية والحروب بين عدد من الدول والتوترات في منطقة الشرق الاوسط وكلها عوامل تؤثر على التصدير والصادرات، وعلى الرغم من ذلك أن المنتج المصري عليه طلب وترويج فى بعض الأسواق الخارجية مثل السوق الأوروبي والسوق الهندي ونستهدف السوق الإفريقي خلال الفترة المقبلة خاصة أنه سوق واعد بالنسبة للمنتجات المصرية.

أصحاب الروبيكي يواجهون تحديات كبيرة ويواصلون الإنتاج رغم الضغوط

الإهمال والعشوائية في الذبح تهدد جودة الجلود وتقلص فرص التصدير

جلود الأضاحي تدخل في صناعة الأحذية والشنط والمنتجات الجلدية

عشوائية الذبح تهدر نحو 50 % من الجلود وتستدعي تشديد الرقابة

100 مصنع جديد تعزز القدرة على تصدير منتجات جلدية نهائية

كم يبلغ حجم صادرات الجلود خلال الفترة الأخيرة وما أبرز التحديات التي تواجه القطاع؟

بالنسبة لحجم صادرات قطاع الجلود يقترب من ٣ مليارات جنيه التحديات التي تواجه قطاع الجلود التكلفة المرتفعة خاصة أسعار الكيماويات والتي تستورد بالكامل من الخارج باستثناء الملح ومع ارتفاع العملة الأجنبية تكون هناك أعباء على المصنع بالإضافة غلى اسعار الطاقة والمياه وخاصة في مصانع ومدابغ مدينة الجلود بمدينة الروبيكي

لماذا طالبتم تصدير الهوالك من الجلود خلال الفترة الأخيرة؟

بالفعل طالبت بتصدير الهوالك من الجلود وأن يصدر قرار استثنائى من الجهات المعنية مع موسم عيد الأضحى كل عام بتصدير هوالك الجلود بمواصفات وضوابط معينة والذى يستخدم فى الصناعات الجلدية بالخارج وله قيمة مضافة عندهم الكولاجين، والأمينواسيد خاصة أن هذه الهوالك تلقى في الترع والمصارف مما يؤدى إلى تلوث البيئة ونقل الأمراض وبالتالي عند تصدير هذه الهوالك تضيف عملة أجنبية للبلاد وتحافظ على البيئة من التلوث والحفاظ على صحة المواطن من الأمراض فضلا عن فتح أسواق جديدة للمنتج المصري وتصدير هوالك الجلود لن يؤثر على تشغيل المصانع لأنها تلقى فى المصارف والترع ولا تسفيد منها المصانع ولا المدابغ.

هل هناك مواسم أخرى للجلود غير عيد الأضحى المبارك؟

مواسم عيد الأضحى وشهر رمضان المبارك، تمثل ذروة الإنتاج في قطاع الجلود المحلى، ويمثل فرصة ذهبية للاقتصاد القومي لما يتيحه من كميات هائلة من الجلود يمكن استغلالها في التصدير والصناعات الجلدية إذ يتم خلالها إنتاج كميات تعادل إنتاج عام كامل، وطالبنا كثيرا بتنسيق الجهود بين الحكومة والمجالس التصديرية والقطاع الخاص لوضع منظومة متكاملة تضمن تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الثروات الاقتصادية.

جلود الأضاحي مصدر مهم للصناعات الجلدية فكيف يتم الاستفادة منها على الوجه الأفضل؟

بالفعل جلود الأضاحي مصدرا مهما للصناعات الجلدية أحذية، شنط، منتجات جلدية في مصر والتي تتضمن تقنيات الدباغة المستدامة في مصر نظرا لاستخدامها في صناعة الأزياء والمنتجات الجلدية، ويمثل عيد الأضحى موسما استراتيجيا لقطاع دباغة الجلود في مصر، وفرصة ذهبية للاقتصاد المحلى إذ يوفر نحو ٣٠ إلى ٤٠٪ من المواد الخام السنوية، وتستقبل المدابغ خلاله مئات الآلاف من جلود الأضاحي، ولكن ذلك يتطلب التعامل الصحيح مع الجلد من لحظة الذبح وحتى المعالجة، لضمان خروجه كمنتج نهائي صالح للسوق المحلي والأسواق العالمية.

طالبتم بضوابط وقوانين منظمة لعمليات ذبح الأضاحي للاستفادة بكميات أكبر من الجلود كيف يتم ذلك؟

جلود الأضاحي تمثل ثروة قومية مهدرة إذا لم يتم التعامل معها بالشكل الصحيح، ضرورة تطبيق بعض الإجراءات منها إصدار أو تفعيل تشريعات حاسمة تمنع الذبح خارج المجازر، مع تشديد الرقابة على تطبيقها، باعتبار أن العشوائية في الذبح تهدر نحو ٥٠٪ من الجلود أو أكثر، نتيجة التقطيع الخاطئ من قبل القصابين أو الإهمال في المعالجة الأولى.

وهناك ضوابط وقوانين منظمة لعمليات ذبح الأضاحي وهى موجودة منذ سنوات والتي تنص على عدم الذبح خارج المجازر وذلك للحفاظ على البيئة والحفاظ على الجلد أيضا الذى يعد ثروة قومية وللحفاظ على صحة المواطن أيضا من التلوث والأمراض، ولابد من تشديد الرقابة وحث المواطنين على الذبح داخل المجازر الحكومية الرسمية المعتمدة او الخاصة للحفاظ على هذه الثروة القومية. ويجب أن تذبح الأضاحي في أماكن مجهزة بشكل محترف داخل المجازر الحكومية أو الخاصة للحفاظ على جودتها وقيمتها الاقتصادية.

ماذا عن مدابغ الجلود في مدينة الروبيكي ؟

أصحاب المدابغ في مدينة الجلود بالروبيكي أبطال في ظل ظروف وتحديات كبيرة جدا تواجه صناعة الجلود وهم بالفعل يعملون ويتحملون أعباء وتحديات كثيرة وتم تسليم أكثر من ٣٠ مصنعا أو هنجر في المدينة والبعض تم الانتهاء من الإنشاءات الداخلية وهناك بعض الهناجر بدأت في عملية الإنتاج.

ماذا يحتاج قطاع جلود للنهوض بهذه الصناعة المهمة؟

قطاع الجلود يحتاج على وجه السرعة مراجعة القرارات التصديرية كاملة والتي صدرت منذ ٢٠١١/٦/٣٠ والتي لم يتم مراجعتها حتى الآن طبقا لاحتياجات ومتطلبات السوق العالمي.

كما يحتاج قطاع الجلود مبادرات لدعم القطاع على سبيل المثال إنشاء معرض دولي على مستوى عال برعاية القيادة السياسية على أرض الكنانة مصر ويكون له دعم حكومي كبير.

وما مستجدات شعبة الجلود خلال الفترة الأخيرة؟

هناك دعوى للمصنعين العرب والأفارقة لزيارة مصر ونعمل على ترتيب الزيارة خلال الفترة المقبلة نستهدف عملية ترويجية والتعاون التجاري والاستثماري الثاني بين المصنعين المصريين والمصنعين العرب والأفارقة خاصة أن هناك بعض الدول الإفريقية يوجد صعوبة فى الوصول إليها نتيجة للنزاعات والحروب وبالتالي فإن الدولة الوحيد التي تسهد حالة من الاستقرار والأمان ومناخ مناسب للاستثمار والتصنيع هي مصر ونستهدف زيادة الصادرات بعد إنشاء ١٠٠ مصنع للمصنوعات والمنتجات الجلدية وتم طرح الانتهاء من الطرح الثالث لها وبالتالي يكون لدينا قدرة لتصدير منتج نهائي كامل الصنع فى شكل مصنوعات ومنتجات جلدية وهذا أفضل لقطاعي الدباغة وقطاع الصناعة.

حوار ـ أسامة عبد الله

التمويل والبنية التحتية والوعي المجتمعي.. تحديات رئيسة تواجه التحول إلى الطاقة الشمسية

كشف المهندس محمد عطية، خبير الطاقة، عن أبرز ما يواجه قطاع الطاقة الشمسية في مصر من تحديات، مقترحًا رؤيته لمواجهة تلك التحديات، إذ أكد أن الطاقة الشمسية لم تعد مجرد خيار بيئي أو ملف مرتبط بقضايا التغير المناخي، بل أصبحت ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في مصر، خاصة في ظل الزيادة السكانية المستمرة وارتفاع معدلات الطلب على الكهرباء، إلى جانب التحديات التي تواجه مصادر الطاقة التقليدية.

وأشار إلى أن مصر تمتلك مقومات استثنائية تؤهلها لأن تكون من الدول الرائدة عالميًا في مجال الطاقة الشمسية، حيث تتمتع أغلب مناطق الجمهورية بما يتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ ساعة سطوع شمسي سنويًا، وهي من أعلى المعدلات على مستوى العالم، بالإضافة إلى توافر مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية القابلة لاستضافة مشروعات الطاقة الشمسية دون التأثير على الرقعة الزراعية أو المناطق السكنية.

وأشار إلى أنه رغم هذه المزايا الكبيرة، فإن مساهمة الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء لا تزال أقل من الإمكانات المتاحة، وهو ما دفع الدولة إلى تبني هدف استراتيجي يتمثل في رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، على أن تمثل الطاقة الشمسية جزءًا رئيسيًا من هذا التحول، متوقعًا أن تسهم بأكثر من ربع إنتاج الكهرباء المستهدف من المصادر المتجددة خلال السنوات المقبلة.

وأضاف أن التوسع السريع في هذا القطاع يواجه عدة تحديات، في مقدمتها ارتفاع التكلفة الاستثمارية الأولية، إذ تتطلب مشروعات الطاقة الشمسية استثمارات كبيرة في الألواح والمحولات والبطاريات وأعمال التركيب، سواء للأفراد أو الشركات، فضلًا عن تأثر أسعار المعدات المستوردة بتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يدفع العديد من المواطنين إلى التردد في تنفيذ المشروعات رغم اقتناعهم بجدواها الاقتصادية على المدى الطويل.

وتابع أن التوسع في الطاقة الشمسية لا يرتبط فقط بتركيب الألواح، وإنما يحتاج إلى شبكة كهربائية قادرة على استيعاب الطاقة المنتجة ونقلها بكفاءة، ولفت إلى أن تحقيق مستهدفات الدولة في مجال الطاقة المتجددة يتطلب استثمارات ضخمة في شبكات النقل والمحولات وخطوط الربط، خاصة أن إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية يتأثر بساعات السطوع والظروف الجوية، ما يستدعي تطوير الشبكات وأنظمة التخزين للحفاظ على استقرار الإمدادات الكهربائية.

وأضاف أن تخزين الكهرباء يمثل أحد أكبر التحديات التقنية التي تواجه الطاقة الشمسية على المستوى العالمي، وليس في مصر فقط، إذ يرتفع الإنتاج خلال ساعات النهار بينما يزداد الاستهلاك في بعض الأحيان خلال فترات المساء، متابعًا أن البطاريات الحديثة ما زالت مرتفعة التكلفة نسبيًا، وهو ما يجعل العديد من المشروعات تعتمد على الشبكة القومية كبديل للتخزين، وأكد أن الاستثمار في تقنيات البطاريات يمثل أحد المفاتيح الرئيسية لإنجاح التحول نحو الطاقة المتجددة.

وأكد أن الوعي المجتمعي لا يزال يمثل تحديًا إضافيًا، إذ ينظر البعض إلى الطاقة الشمسية باعتبارها تقنية مرتفعة التكلفة أو معقدة، في حين يجهل كثيرون أن العمر الافتراضي للألواح الشمسية قد يتجاوز ٢٥ عامًا مع احتياجات صيانة محدودة نسبيًا، كما أن البعض لا يدرك آليات الربط على الشبكة أو كيفية احتساب فترة استرداد تكلفة الاستثمار.

وفي تعليقه على مبادرة «شمس الصناعة»، أكد أنها من أهم المبادرات التي شهدها قطاع الطاقة خلال السنوات الأخيرة، خاصة أنها تستهدف تركيب محطات طاقة شمسية على أسطح نحو ٧٠٠٠ مصنع بإجمالي قدرة مستهدفة تبلغ ١٠٠٠ ميجاوات، فأهميتها لا تقتصر على دعم الطاقة النظيفة، وإنما تمتد إلى خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على المستويين المحلي والعالمي، مع تقليل استهلاك الوقود التقليدي وتخفيف الضغط على العملة الأجنبية.

وشدد على أن نجاح المبادرة يرتبط بقدرة الدولة على توفير التمويل الميسر للمصانع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الشريحة الأكبر داخل القطاع الصناعي المصري، مؤكدًا أن توفير آليات تمويل مناسبة سيكون العامل الحاسم في تحقيق أهداف المبادرة.

محمد عطية:

تطوير الشبكات الكهربائية والتخزين شرط أساسي لنجاح التحول إلى «المتجددة»

مي رفاعي

www.alamalmal.net
info@alamalmal.net
www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

الأسمدة في مواجهة الأزمات العالمية

العرب يمتلكون 80 % من احتياطي الفوسفات وتحذيرات من تداعيات الاضطرابات الجيوسياسية

على الرغم من انتهاء الحرب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن المخاوف من اســتمرار التوترات الجيوسياسية، لا سيما بمنطقة الشرق الأوسط التي لا تخلو من الألاعيب الإسرائيلية المثيرة للتوترات.

وتلقي هذه الحقيقة بظلالها على أســواق الطاقة وحركة التجارة العالمية، تتجه الأنظار إلى صناعة الأسمدة باعتبارها أحد الأعمدة الرئيســية للأمن الغذائي العالمــي، وبينما تفرض الأزمات الراهنة تحديات متزايدة على سلاســل الإمداد وتكاليف الإنتاج، تبرز المنطقة العربية بما تمتلكه من موارد ضخمة وإمكانات إنتاجية هائلة كلاعب رئيسي قادر على التأثير في مستقبل هذه الصناعة الاستراتيجية.

سعد أبو المعاطى:

الوطن العربي يستحوذ على 30 % من الطاقة الإنتاجية

علاء البنا:

مصر لها مكانة محورية في صناعة الأسمدة العربية والإقليمية

عبد الوهاب الرواد:

الذكاء الاصطناعي والرقمنة يعيدان تشكيل مستقبل الصناعة

ومن القاهرة، التي استضافت المؤتمر الدولي السنوي الثاني والثلاثين للاتحاد العربي للأسمدة تحت شعار «بيئة مستدامة وغذاء آمن»، اجتمع كبار المنتجين والخبراء وصناع القرار لمناقشة مستقبل القطاع في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية المتسارعة، والتأكيد على أهمية تعزيز التعاون العربي والدولي لضمان استدامة الإنتاج الزراعي وتأمين احتياجات العالم من الغذاء.

أكد الكيميائي سعد أبو المعاطي، الأمين العام للاتحاد العربي للأسمدة، أن المنطقة العربية تمتلك مقومات استثنائية تؤهلها للعب دور محوري في مستقبل صناعة الأسمدة على المستوى العالمي، في ظل ما تتمتع به من موارد طبيعية وإمكانات إنتاجية ضخمة، موضحا أن الوطن العربي يستحوذ على نحو ٨٠٪ من الاحتياطي العالمي لصخر الفوسفات، كما يمثل ما يقرب من ٣٠٪ من الطاقة الإنتاجية للأسمدة عالميا، وهو ما يعزز مكانته كأحد أهم اللاعبين في هذه الصناعة الاستراتيجية.

وأشار إلى أن الاتحاد العربي للأسمدة، الذي يمتد نشاطه لأكثر من خمسة عقود، أصبح منصة إقليمية ودولية لدعم الابتكار وتعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع، بما يسهم في تطوير صناعة تعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

وحذر أبو المعاطي من التداعيات المتزايدة للتوترات الجيوسياسية الحالية على سلاسل الإمداد العالمية، مشيرا إلى أن الممرات البحرية الحيوية تمثل شريانا رئيسيا لحركة التجارة الدولية، وفي مقدمتها مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو ٢٠٪ من تجارة النفط والغاز العالمية، إضافة إلى ما بين ٢٠٪ و٣٠٪ من تجارة الأسمدة، فضلا عن نحو ٥٠٪ من تجارة الكبريت عالميا.

وأوضح أن أي اضطراب في هذه الممرات ينعكس بصورة مباشرة على أسعار الطاقة وتكاليف النقل والتأمين، بما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي، وزيادة الضغوط على منظومة الأمن الغذائي، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على استقرار سلاسل الإمداد العالمية.

وأكد أن سوق الأسمدة لم يعد يعتمد فقط على معادلات العرض والطلب، بل أصبح مرتبطا بعوامل سياسية ولوجستية وأسعار الطاقة ومدى توافر المواد الخام، لافتا إلى أن الاضطرابات التي شهدها مضيق هرمز تمثل دقل بالغ للصناعة العالمية.

وأشار إلى أن الأسواق شهدت خلال الفترة الأخيرة زيادات ملحوظة في أسعار الغاز الطبيعي وتكاليف التشغيل، الأمر الذي انعكس على معدلات الإنتاج في بعض المصانع، وأدى إلى تقلبات واسعة في أسعار الأسمدة، مؤكدا أن هذه الصناعة تمثل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

وأضاف الأمين العام للاتحاد العربي للأسمدة أن الارتفاعات التي شهدتها أسعار الأسمدة خلال الفترة الأخيرة تسببت في زيادة الأعباء الواقعة على المزارعين في العديد من دول العالم، وأسهمت في تراجع استخدام المدخلات الزراعية وانخفاض الإنتاجية، وهو ما انعكس على أسعار الغذاء، وتسبب في زيادة معدلات التضخم الغذائي واتساع نطاق انعدام الأمن الغذائي.

وشدد على أن الأسمدة أصبحت قضية أمن قومي وإنساني، وهو ما انعكس في الاهتمام الدولي المتزايد بهذا الملف، لافتا إلى أن الاجتماع الطارئ لوزراء الزراعة بدول مجموعة السبع بشأن تأمين إمدادات الأسمدة يؤكد أهمية الحفاظ على استقرار سلاسل التوريد في ظل الأزمات الجيوسياسية المتلاحقة.

وأكد أن المنطقة العربية تمتلك عناصر قوة كبيرة تؤهلها للقيام بدور محوري في مستقبل صناعة الأسمدة عالميا، بفضل توافر الغاز الطبيعي والفوسفات والبوتاس والكبريت، إلى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقاعدتها الصناعية المتطورة.

واختتم أبو المعاطي كلمته بالتأكيد على ضرورة تعزيز التكامل العربي في مجالات الإنتاج والتجارة والاستثمار، والعمل على بناء منظومة عربية متكاملة لأمن المغذيات الزراعية تعتمد على الإنذار المبكر، وتطوير المخزونات الاستراتيجية، وتقوية سلاسل الإمداد، بما يدعم استدامة الإنتاج الزراعي ويعزز الأمن الغذائي في المنطقة.

من جانبه، أكد علاء البنا، ممثل مصر بالاتحاد العربي للأسمدة، أن مصر تتمتع بمكانة استراتيجية ومحورية في صناعة الأسمدة على المستويين العربي والإقليمي، بفضل ما تمتلكه من قاعدة صناعية متطورة وخبرات متراكمة وقدرات إنتاجية وتصديرية كبيرة جعلتها من أبرز مراكز هذه الصناعة في المنطقة.

وأوضح أن صناعة الأسمدة لم تعد تقتصر على دعم القطاع الزراعي فقط، بل أصبحت ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي، نظرا لدورها الحيوي في رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، بما يسهم في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

وأشار إلى أن أهمية القطاع تتزايد في ظل التحديات التي تواجه منظومة الغذاء العالمية، مؤكدا أن صناعة الأسمدة تعد شريكا رئيسيا في دعم استقرار الإنتاج الزراعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأضاف ممثل مصر بالاتحاد العربي للأسمدة أن الأسواق العالمية تشهد تغيرات متسارعة تؤثر على مختلف حلقات سلسلة القيمة في صناعة الأسمدة، بدءا من توافر المواد الخام وعمليات الإنتاج، وصولا إلى التجارة الدولية والخدمات اللوجستية، موضحا أن اضطرابات سلاسل الإمداد والتقلبات الاقتصادية تستدعي تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتبني حلول مبتكرة تضمن استدامة نمو القطاع.

ودعا إلى مواصلة التنسيق والحوار بين المنتجين والمستهلكين والمؤسسات المعنية بالصناعة، بهدف تحقيق استقرار الأسواق وضمان استمرارية الإمدادات، مؤكدا أن التعاون الإقليمي والدولي يمثل عنصرا أساسيا لتعزيز تنافسية صناعة الأسمدة العربية.

كما أشاد بالدور الذي يقوم به الاتحاد العربي للأسمدة في تنظيم المؤتمر، واصفا إياه بأنه منصة مهمة لتعزيز الشراكات واستعراض أحدث التطورات التكنولوجية وتبادل الخبرات، معربا عن تطلعه إلى أن تسهم توصيات المؤتمر في دعم القطاع وتعزيز دوره في خدمة التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

بدوره، أكد الدكتور عبد الوهاب الرواد، رئيس الاتحاد العربي للأسمدة، أن صناعة الأسمدة تمر بمرحلة جديدة تتطلب رؤى مختلفة وأدوات أكثر تطورا لمواكبة التحولات التي يشهدها العالم.

وأوضح، أن التقدم التقني المتسارع والرقمنة والذكاء الاصطناعي والابتكارات في العمليات الصناعية أصبحت عوامل رئيسة تعيد رسم ملامح الصناعة، وتفتح آفاقا جديدة للنمو والتطوير.

وأشار إلى أن المؤتمر تحول على مدار سنوات طويلة إلى نقطة التقاء رئيسية لقادة صناعة الأسمدة والخبراء والشركاء من مختلف أنحاء العالم، معربا عن اعتزازه باستضافة مصر لهذا التجمع الدولي، تأكيدا لدورها الرائد في دعم صناعة الأسمدة والقطاع الزراعي، ومكانتها كحلقة وصل بين الأسواق العربية والدولية بما يسهم في تعزيز فرص التعاون وتبادل الخبرات وبناء شراكات مستدامة تخدم مستقبل الصناعة.

وأوضح رئيس الاتحاد العربي للأسمدة أن انعقاد المؤتمر يأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث تشهد صناعة الأسمدة تغيرات جوهرية تعيد تشكيل المشهد العالمي، في ظل الترابط المتزايد بين الأسواق وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية والتجارية.

وأكد أن النجاح في هذا القطاع بات يعتمد على القدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة، وتطوير سلاسل القيمة، والاستثمار في الابتكار والتقنيات الحديثة، وتعزيز كفاءة التشغيل، بما يضمن استدامة النمو والحفاظ على القدرة التنافسية للصناعة.

وأشار إلى أن صناعة الأسمدة أثبتت عبر العقود أنها من أكثر الصناعات ارتباطا بمستقبل الزراعة والغذاء والتنمية المستدامة، إذ لا تقتصر أهميتها على دعم الإنتاج الزراعي فقط، بل ترتبط أيضا بحركة التجارة العالمية واستقرار الأسواق وسلاسل الإمداد، فضلا عن كونها عنصرا رئيسا في منظومة التنمية الاقتصادية والصناعية بالعديد من الدول.

وأضاف أن أهمية المؤتمر لا تقتصر على مناقشة التحديات والمستجدات، وإنما تمتد لتشكل فرصة حقيقية لرسم ملامح المستقبل وتبادل الرؤى حول الاتجاهات التي ستقود الصناعة خلال السنوات المقبلة.

وأشار إلى أن الاتحاد العربي للأسمدة حرص منذ تأسيسه على أن يكون منصة جامعة لمختلف أطراف الصناعة تحت مظلة واحدة، تسهم في بناء جسور التواصل بين الشركات والمؤسسات والخبراء، مؤكدا استمرار هذا الدور من خلال دعم الحوار ونقل المعرفة وتشجيع المبادرات التي تعزز قدرة القطاع على مواكبة المتغيرات العالمية.

وأعرب عن ثقته بأن ما سيطرح خلال أعمال المؤتمر من أفكار وتجارب ورؤى متنوعة سيشكل إضافة حقيقية للمشاركين، وسيسهم في دعم مستقبل الصناعة وتعزيز فرص التعاون والشراكة بين مختلف الأطراف المعنية.

مي أبو المجد

من 120 إلى 79 دولارًا..

هدنة هرمز تكبح جنون النفط وتعيد تشكيل أسواق الطاقة العالمية

شهدت أسواق الطاقة العالمية أزمات طاحنة خلال الأشهر الماضية نتيجة الحرب بين إيران وإسرائيل، بعد أن قفزت أسعار خام برنت إلى ١٢٠ دولارًا للبرميل عقب اشــتعال الحرب وإغلاق الممرات الملاحية كمضيق هرمز. ومع توصــل الولايات المتحدة لاتفــاق هدنة بين الطرفيــن ووقف الهجمات، بدأت الأسعار في التراجع حتى بلغت ٨٣ دولارًا للبرميل.

هانى النقراشى:

اتفاق السلام منع وصول البرميل لـ150 دولارًا.. وتراجع السعر مشروط باستقرار حقيقي

أحمد أبو جنيدى:

الحكومة المصرية نجحت في إدارة أزمة الطاقة مقارنة بباقي دول العالم

وقال الدكتور هاني النقراشي، خبير الطاقة، إن الهدنة الحالية نجحت في وقف جنون أسعار النفط ومنعها من الانفجار إلى معدلات كارثية قد تصل إلى ١٥٠ دولارًا، مشيرًا إلى أن انخفاض الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية السابقة قبل اندلاع الحرب عند ٧٠ و٧٥ دولارًا سيظل مشروطًا باستقرار حقيقي وفتح مستدام للممرات الملاحية وتوقف الحرب بشكل نهائي. ولفت إلى أن مضيق هرمز يحتاج إلى وقت للتعافي، خاصة أنه يتحكم في مرور ٢٠٪ من الإمدادات العالمية، كما أن منشآت التكرير تحتاج إلى وقت للعودة إلى طاقتها القصوى، فضلًا عن أن تكاليف التأمين على السفن ستظل مرتفعة لفترة.

وأضاف النقراشي أن ارتفاع أسعار الغاز والنفط أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع، وأثر بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول.

وأضاف أن أزمة الطاقة كان لها أيضًا آثار إيجابية، حيث دفعت الحكومات، ممثلة في وزارتي الكهرباء والبترول، إلى البحث عن حلول جذرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، سواء من خلال التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة كمحطات الطاقة الشمسية والرياح، ومشروعات الهيدروجين الأخضر، ومحطة الضبعة النووية.

كما شملت الجهود الحكومية الحوافز الاستثمارية لتشجيع المصانع والمنازل على إنشاء محطات طاقة شمسية فوق الأسطح، وكذلك إنشاء مصانع لإنتاج بطاريات تخزين الطاقة الشمسية التي تقوم بتخزين الطاقة واستخدامها عند الحاجة.

وأشار إلى قيام وزارة البترول بسداد كل مستحقات شركات البترول لأول مرة منذ سنوات، حيث تم تسوية جميع مديونيات الشركات، بهدف تشجيعها على زيادة الإنتاج وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب عن البترول، ودخول آبار جديدة للخدمة وربطها بالإنتاج لزيادة الإنتاج المحلي.

وأكد المهندس أحمد أبو جنيدي، خبير الطاقة، أن توصل ترامب لاتفاق بوقف الحرب للتفاوض لمدة ٦٠ يومًا يمنح الاقتصاد العالمي فرصة للتعافي، مشيرًا إلى أنه بمجرد صدور القرار واصلت أسعار برنت الانخفاض حتى وصلت إلى ٧٩ دولارًا للبرميل بعد أن كانت قد تجاوزت ١٠٠ دولار، وكان متوقعًا أن تصل إلى ١٥٠ دولارًا، وهو ما كان سيضع الاقتصاد العالمي في ورطة ضخمة.

وأضاف أن استقرار أسعار النفط وعودتها إلى مستويات ما قبل الحرب مرتبط باستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة وتوقف الحروب المشتعلة بشكل نهائي، لأنه في حالة عودة الحرب ستتعقد الأمور وترتفع الأسعار بشكل كبير.

وأشار إلى أن اندلاع هذه الحرب، رغم قسوته، أكد قوة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات والبحث عن حلول للخروج منها، مؤكدًا أن الحكومة نجحت في إدارة الأزمة مقارنة بباقي دول العالم، وأنها دفعت إلى تبني سلوكيات إيجابية عبر حملات توعوية من وزارتي البترول والكهرباء لترشيد استهلاك الطاقة واستخدام نظم الإضاءة الموفرة وفصل الأجهزة كثيفة الاستهلاك للطاقة.

كما أشار إلى قيام وزارة الكهرباء بالتعاقد مع العديد من الشركات العالمية على مشروعات طاقة متجددة، ومنح أراض للمستثمرين بتيسيرات في السداد وإعفاءات جمركية وضريبيّة لإنشاء مصانع ومحطات مرتبطة بمشروعات الطاقة المتجددة، إلى جانب التوسع في إنشاء البنية التحتية للصناعات المتعلقة بإنتاج الطاقة المتجددة.

ومن أهم مشروعات البنية التحتية محطات الإسالة لتصدير الغاز، حيث أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن مصر تمتلك بنية تحتية قوية لتصدير الغاز ومنها الغاز القبرصي، مما يجعلها في مقدمة الدول المصدرة للطاقة، إلى جانب مشروعات الربط الكهربائي مع السعودية والأردن وليبيا واليونان لتكون نواة لتصدير الطاقة النظيفة في أفريقيا.

شيرين نوار

قناة السويس تترقب تدفق السفن وانتعاش حركة الملاحة

اتفاق السلام بين واشنطن وطهران يضمد جراح التجارة العالمية ويخفف أعباء الشحن الدولي

رحب عدد من المصدرين ورجال الصناعة بإعلان اتفاق السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة فتح مضيق هرمز مرة أخرى أمام الملاحة والتجارة العالمية، مشيرين في تصريحات لـ «عالم المال» إلى أن هذا الاتفاق، إذا تم بالفعل، سيكون له تداعيات إيجابية على قطاع التجارة العالمية بين الدول المختلفة، وسط توقعات بتراجع أسعار الطاقة والنفط بشكل تدريجي خلال الفترة المقبلة.

ويقول الدكتور أحمد خطاب، عضو مجلس الأعمال المصري الكندي، إن عودة الملاحة إلى طبيعتها ستكون على أقصى تقدير خلال شهر أو شهرين بعد اتفاق السلام المزمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وفتح مضيق هرمز، مشيرًا إلى أن ذلك سيعزز حركة التبادل التجاري بين عدد من الدول، ومن بينها مصر ودول الخليج والسعودية والإمارات.

وأشار إلى أنه بعد الاتفاق من المتوقع أن تكون دولة إيران أكثر انفتاحًا على العالم، وخاصة دول الخليج والدول العربية، خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها.

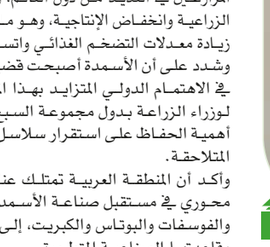

أحمد خطاب:

عودة الاستقرار تنعكس على تحسن القطاعات الحيوية ولا سيما السياحة

ولفت «خطاب» إلى أن رفع العقوبات عن إيران سيفتح قنوات دبلوماسية وتجارية بين مصر وإيران، ولا يستبعد حدوث ذلك خلال الفترة المقبلة، مشيرًا إلى أن تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، يؤدي إلى دفع عجلة النمو في الاقتصاد المصري من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخفض الإنفاق العسكري، وزيادة إيرادات السياحة وقناة السويس، وتعزيز دور مصر كمركز محوري لإعادة الإعمار والطاقة.

وتابع أنه بعد الحرب تعرضت إيران لخسائر اقتصادية نتيجة هذه الحرب، وبالتالي ستسعى إلى فتح قنوات كثيرة، متوقعًا انفتاحًا كبيرًا في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المقبلة وتبادل الغاز والنفط والبترول، ثم تبدأ مصر في زيادة الصادرات، مع التركيز على قطاع الحاصلات الزراعية وبعض الصادرات الصناعية.

وأوضح أنه بالإضافة إلى عودة الملاحة في قناة السويس بشكل طبيعي وأكثر، والتي تأثرت كثيرًا بالأزمة والحرب، حيث كانت تتراوح بين ١٢ و١٤ مليار دولار وانخفضت إلى ٤ أو ٥ مليارات دولار نتيجة لهذه الأزمة، فإن عودة السفن والحاويات إلى قناة السويس بشكل سريع شيء مهم جدًا لمصر، لأنها مصدر من المصادر الأساسية للدخل القومي.

وأكد أن اتفاق السلام أيضًا وفتح مضيق هرمز سيكون لهما انعكاسات إيجابية على جذب الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وبالتالي فإن كل هذه الأمور سيكون لها فوائد إيجابية على الاقتصاد المصري، من خلال توفير فرص عمل وجذب استثمارات وخلق حركة من النمو الاقتصادي.

وأضاف أنه بمجرد الإعلان عن اتفاق السلام بين أمريكا وإيران بدأت أسعار النفط في الانخفاض عالميًا، وستنخفض خلال الفترة المقبلة، خاصة أن السوق «متعطش»؛ لأن العديد من الدول العظمى استخدمت واستهلكت مخزونها الاستراتيجي، وبالتالي ستحاول هذه الدول إعادة المخزون إلى وضعه الطبيعي، وخاصة وقود الطائرات، لأنه ارتفع خلال الأزمة بشكل كبير، متوقعًا انخفاض أسعار وقود الطائرات مع عودة وزيادة حركة السفر والتنقل والتذاكر أيضًا، وتحديدًا في الدول الخليجية، والتي من المرجح إعادة مطار الكويت الذي استهدف في الحرب مرة أخرى، على حد قوله.

وأشار إلى أن الحديث عن الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة أدى بالفعل إلى انخفاض أسعار البترول بنسبة ٥٪ في العقود الآجلة، لافتًا إلى أن تحسن خطوط الإمداد لبقية السلع والخدمات التي تستوردها مصر سينعكس بشكل إيجابي على أسعار السلع للمستهلك النهائي، مما يعزز استمرار توجه انخفاض معدل التضخم العام والأساسي في الفترة المقبلة، وهو ما يفرض تحسنًا في قيمة الجنيه مقابل الدولار.

وتابع «خطاب»: «أما عن السوق المصرية، فإن استقرار الأوضاع سيؤدي إلى هدوء في سوق الذهب وانخفاض نسبي في الأسعار مع تحسن الجنيه أمام الدولار، مما ينعكس إيجابًا على القوة الشرائية للمواطنين ويخفف الضغوط على الأسواق المحلية».

وأكد «خطاب» أن استقرار المنطقة بعد اتفاق السلام بين أمريكا وإيران سيكون مفتاح انعكاسات إيجابية على قطاعات حيوية متعددة، أبرزها قطاع السياحة، وهو قطاع من أبرز القطاعات الرابحة من اتفاقية السلام، فمع تراجع المخاطر الإقليمية وعودة الأمان، ستعود مصر إلى صدارة الوجهات السياحية المفضلة عالميًا، خصوصًا جنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان.

وأضاف أن هناك فوائد أخرى منها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، مع استقرار يمتد لمجالات اللوجستيات وعمليات الإنتاج والتصدير، بالإضافة إلى تعزيز نشاط حركة الملاحة في قناة السويس، التي تأثرت كثيرًا خلال الحرب والتصعيد الإقليمي.

ولفت إلى أن هذه العوامل مجتمعة ستؤدي إلى زيادة تدفقات الموارد الدولارية، وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل ملموس على قيمة الجنيه خلال الفترة المقبلة.

وتابع أنه بعد اتفاق إنهاء الحرب ليس هناك ما يمنع العودة إلى مستويات ما قبل الحرب بالنسبة لأسعار الدولار، والتي تراجعت خلال الأيام الماضية، متوقعًا أن تتراوح بين ٤٦ و٤٧ جنيهًا، إلا أنه شدد على ضرورة توخي الحذر خلال مدة تبلغ ٦٠ يومًا، وهي فترة التفاوض الجديدة المقررة بعد الاتفاق، والتي قد تشهد أي أحداث طارئة قد تزيد المخاطر من جديد.

وفي سياق متصل، يقول المهندس أحمد زكي، أمين عام شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية، إن اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران وفتح مضيق هرمز سيؤدي إلى إعادة عملية التوازن الحقيقية للأسعار الخاصة بالطاقة لدول العالم وتوفيرها بشكل كبير، خاصة بعد فتح مضيق هرمز وعودة الحركة داخله إلى طبيعتها، وبالتالي سيكون له تأثير إيجابي على أسعار «النولون» والشحن البحري والجوي والبري، وسيؤدي إلى تراجع واستقرار الأسعار، ولكن بشكل تدريجي وليس لحظيًا أو في الوقت الحالي، موضحًا أن أسعار النولون ستبدأ في الانخفاض خلال أسبوعين إلى شهر، بالإضافة إلى عودة البورصات العالمية للمنافسة مرة أخرى من جديد، على حد قوله.

عمرو السمدوني:

إعادة تصدير النفط الإيراني تقود أسعار الطاقة في السوق العالمية إلى التراجع

أحمد زكي:

تأثير إيجابي مباشر على أسعار النولون وتوقعات باستقرار الأسعار تدريجيا

وتابع «زكي» أنه مع الإعلان عن وجود اتفاق سلام وفتح مضيق هرمز بدأت أسعار النفط والمواد البترولية في الانخفاض، ولكن تأثير هذا التراجع سيكون تدريجيًا، لأن هناك تحسبات ومخاوف، وبالتالي ستتراجع الأسعار تدريجيًا.

وأشار إلى أن التأثير الإيجابي سيشمل أيضًا قطاع الصادرات بالنسبة لمصر، وخاصة في الدول التي كانت بها معوقات نتيجة تداعيات الحرب، وستعود الصادرات المصرية بشكل قوي خلال الفترة المقبلة للمنافسة.

وفي السياق، يقول الدكتور عمرو السمدوني، سكرتير عام شعبة النقل الدولي واللوجستيات بغرفة القاهرة التجارية، إنه فيما يتعلق بمذكرات التفاهم المحتملة بين الولايات المتحدة وإيران، فإن التأثيرات اللوجستية والاقتصادية ستعتمد على مدى جدية التنفيذ وتحولها إلى اتفاقات عملية، لأن هذا يعتبر اتفاقًا إطاريًا وليس نهائيًا، لكن يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

أولًا: تأثير مذكرة التفاهم على الملاحة في مضيق هرمز والبحر الأحمر.

إذا أسفرت التفاهمات عن خفض مستوى التوتر بين أمريكا وإيران، فمن المتوقع أن نشهد تحسنًا تدريجيًا في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من تجارة النفط العالمية.

كما قد تنخفض المخاوف المرتبطة بالمخاطر الأمنية في المنطقة خلال الأشهر الأولى، ما ينعكس إيجابيًا على انتظام الجداول الملاحية وتقليل حالات إعادة توجيه السفن أو تأخيرها.

ومع ذلك، سيظل البحر الأحمر مرتبطًا بعوامل أمنية وإقليمية أخرى، وبالتالي قد يكون تأثير التفاهمات عليه أقل سرعة من تأثيرها على مضيق هرمز، وهذه نقطة في منتهى الأهمية.

ثانيًا: تأثير تخفيف العقوبات على سلاسل الإمداد وتكاليف الشحن.

أوضح أنه إذا تم رفع أو تخفيف العقوبات عن إيران، فقد يؤدي ذلك إلى عودة قدرات تصديرية وتجارية إضافية إلى الأسواق العالمية، وهو ما يساهم في زيادة المعروض من النفط والبتروكيماويات وبعض المواد الخام.

وأضاف أن هذا التطور قد يخفف الضغوط على بعض سلاسل الإمداد العالمية ويؤدي إلى انخفاض نسبي في تكاليف النقل والتأمين، خاصة إذا تراجعت المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالمنطقة.

كما يمكن أن تستفيد الموانئ وشركات الشحن من زيادة الحركة التجارية مع السوق الإيرانية.

ثالثا: تأثير عودة النفط الإيراني على أسعار النفط.

أوضح أن عودة النفط الإيراني بالكامل أو جزء كبير من طاقته التصديرية ستضيف كميات إضافية إلى السوق العالمية، ما قد يخلق ضغوطا هبوطية على الأسعار، خصوصًا إذا تزامن ذلك مع استقرار أو تباطؤ الطلب العالمي.

لكن حجم التأثير سيعتمد على عدة عوامل، منها سياسات تحالف منظمة «أوبك» ومستويات الإنتاج لدى كبار المنتجين، ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي.

وأضاف: «أستطيع أن أتوقع أن السيناريو الأكثر ترجيحًا هو حدوث تراجع محدود أو متوسط في الأسعار وليس انهيارًا حادًا، بسبب قدرة المنتجين الآخرين على موازنة السوق».

رابعًا: انعكاس التهدئة على التأمين البحري ومخاطر النقل.

أوضح أن شركات التأمين وإعادة التأمين عادة ما تتعامل بحذر شديد مع التطورات الجيوسياسية، لذلك قد نشهد انخفاضًا تدريجيًا في رسوم التأمين على السفن العابرة للمناطق عالية المخاطر إذا استمرت مؤشرات التهدئة لفترة زمنية معقولة.

لكن من غير المتوقع حدوث تخفيضات كبيرة وفورية بمجرد توقيع مذكرة تفاهم، إذ تفضل شركات التأمين الانتظار لرؤية نتائج ملموسة واستقرار مستدام قبل تعديل تقييمات المخاطر بشكل جوهري.

واختتم تصريحاته قائلًا: دعنا نلخص بوضوح أن أي تقارب أمريكي إيراني، إذا حدث، سيكون له أثر إيجابي مبدئي على قطاع النقل البحري واللوجستيات العالمية، من خلال تقليل مستويات المخاطر وتحسين انسياب التجارة والطاقة، لكن التأثير الكامل والحقيقي سيظل مرهونًا بتحول التفاهمات السياسية إلى اتفاقات مستقرة وحقيقية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد كتب على منصته «تروث سوشيال»، مساء الأحد، أن الاتفاق مع إيران «اكتمل الآن». وجاء المنشور بعد وقت قصير من إعلان رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، الذي تلعب بلاده دور وساطة، التوصل إلى اتفاق أيضًا، لافتًا عبر حسابه بمنصة «إكس» إلى أنه من المقرر توقيع مذكرة التفاهم رسميًا يوم الجمعة في سويسرا.

أسامة عبدالله

www.facebook.com/AlamALmalNews

في وقت يتزايد فيه الحديث عن خطط إعادة الإعمار والتنمية في عدد من الدول العربية والإفريقية، تبرز أمام شركات المقاولات والبنية التحتية فرص جديدة تتجاوز حدود الأسواق المحلية، مدفوعة بحجم متزايد من المشروعات المرتبطة بإعادة بناء المدن والمرافق الحيوية. وفي هذا الملف نكشف ملامح هذه الفرص بدءًا من احتياجات إعادة الإعمار في لبنان التي تتطلب مليارات الدولارات لإعادة تأهيل المساكن والمرافق الخاصة، مرورًا بالمشروعات المرتقبة في زيمبابوي بمجالات التعدين والطاقة، وصولًا إلى الجهود الرامية لرفع جاهزية شركات المقاولات العربية والإفريقية، وتعزيز قدرتها على المنافسة في المشروعات الدولية عبر توسيع قنوات التمويل والتعاون المؤسسي.

من لبنان إلى زيمبابوي..

إعادة الإعمار والتنمية تفتح مرحلة جديدة من التوسع الخارجي للمقاولات المصرية

قال إبراهيم شحرور نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار في لبنان إن احتياجات إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة تقدر بنحو مليار دولار، موضحًا أن هذا الرقم يخص البنية التحتية فقط.

وأضاف في تصريحات خاصة لعالم المال أن حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المتضررة يمثل نحو ١٠٪ من إجمالي كلفة الدمار، مشيرًا إلى أن العدو الإسرائيلي لم يستهدف البنية التحتية بشكل مباشر، وإنما استهدف المباني والممتلكات الخاصة والقرى والمدن ما أدى إلى تعرض البنى التحتية للأضرار.

وأشار إلى أن الأضرار الأساسية لا تتركز في البنية التحتية، باستثناء بعض الجسور والطرقات ومحطات الكهرباء، موضحًا أنه رغم وجود أضرار في تلك المرافق فإن المشكلة الأكبر حاليا تكمن في المساكن الخاصة والمتاجر الخاصة، والمصانع والمزارع والمؤسسات الصغيرة.

وأضاف أن هذه القطاعات تحتاج إلى تمويل يفوق بكثير قيمة المليار دولار المطلوبة لإعادة تأهيل البنية التحتية.

ولفت إلى أن إعادة إعمار المساكن الخاصة والمتاجر والمصانع والمزارع والمؤسسات الصغيرة تحتاج إلى تمويل لا يقل عن ١٠ مليارات دولار، مشيرًا إلى أن هذا الرقم لا يمثل التقييم النهائي في ظل استمرار الحرب.

واستكمل أن هذا المبلغ هائل جدا بالنسبة للموازنة اللبنانية محذرًا من أنه إذا لم يحصل لبنان على مساعدات فستكون هناك مشكلة كبيرة في إعادة الإعمار.

وأشار نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار في لبنان إلى أن هناك مشروعات خاصة بالبنية التحتية أصبحت شبه جاهزة للطرح في مناقصات خلال الفترة المقبلة، موضحا أن التمويل بدأ يتوفر لبعض هذه المشروعات.

وأوضح أن المشروعات التي ستُطرح تشمل تأهيل محطات الكهرباء وشبكات الكهرباء، وإعادة بناء الجسور التي دُمرت، وإصلاح الطرقات، التي تضررت إلى جانب تأهيل محطات المياه وشبكات الصرف الصحي فضلا عن إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات المدمرة.

وأضاف أن هذه المشروعات تتعلق بالخدمات العامة العائدة للدولة أو للبلديات، مؤكدًا أنها أصبحت شبه جاهزة للطرح قريبا.

وفيما يتعلق بمشاركة الشركات في أعمال إعادة الإعمار قال إن الشركات لا تتقدم بعروض بشكل مباشر، موضحًا أن النظام المعمول به في لبنان يقوم على أن تعلن الجهات المعنية عن المشروع أولا، ثم تتقدم الشركات بطلباتها للمشاركة.

وأشار إلى أن المجلس لم يعلن حتى الآن عن هذه المشروعات، نظرًا لأنه لا يزال في مرحلة الدراسة مضيفا أن هناك رغبات من الشركات للمشاركة لكنها لا تستطيع التقدم بعروض قبل طرح المشروعات رسميا.

وقال إن أول المشروعات المتوقع طرحها للتنفيذ الفعلي خلال الاثني عشر شهرا المقبلة ستكون إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات وقطاعات الكهرباء والمياه، مضيفا أن هذه القطاعات تمثل خدمات أساسية لعودة السكان إلى مناطقهم.

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص أشار إلى أنه يمكن أن يسهم في دعم الوضع الاقتصادي لكنه لا يستطيع الاستثمار في بنية تحتية مدمرة.

وأوضح أن الدولة مطالبة أولا بإعادة تأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية، حتى يتمكن القطاع الخاص من المساهمة في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وأضاف أن القطاع الخاص يمكن أن يشارك لاحقا في قطاعات مثل السياحة والزراعة والصناعة، لكنه «لن يعيد ترميم البنى التحتية» في المرحلة الحالية، مؤكدا أن مسؤولية إعادة تأهيلها تقع على عاتق الدولة «مئة بالمئة".

وقال إنه في حال توافرت التمويلات المطلوبة بصورة فورية فإن أولويات التنفيذ ستبدأ بمعالجة الأنقاض مشيرا إلى وجود حجم هائل من الردم والأنقاض يحتاج إلى التعامل معه، مضيفا أن المدارس تأتي في المرتبة الثانية ضمن الأولويات تليها المستشفيات.

ووجه إبراهيم شحرور رسالة إلى المستثمرين المصريين والعرب قائلا إن الدمار ليس فرصة، لكنه أشار إلى أنه بما أن الدمار قد وقع بالفعل، فإنه قد يتيح مجالات للاستثمار أمام الشركات كما يمكن أن يسهم في بناء القدرات في مجالات إعادة الإعمار.

وأضاف أن إعادة الإعمار قد تتم في بعض الأحيان بطريقة أفضل مما كانت عليه الأوضاع سابقا مؤكدا حاجة لبنان إلى الاستفادة من خبرات الدول والشركات التي تعرضت لتجارب مماثلة واستطاعت التعامل مع آثارها، مشيرة إلى أن هذه الشراكات يمكن أن تحقق استفادة متبادلة لجميع الأطراف.

وقالت السفيرة مها سراج الدين سفيرة جمهورية مصر العربية لدى زيمبابوي: إن هناك عددا من المشروعات المطروحة أمام الشركات المصرية في زيمبابوي خاصة في قطاعات التعدين والبنية التحتية موضحة أن من بينها مشروعات لاستخراج الفوسفات من المناجم نظرا لأن زيمبابوي تعد من أكثر الدول إنتاجا للفوسفات على مستوى العالم.

وأضافت في تصريحات خاصة لـ«عالم المال»، أن مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة في زيمبابوي تمثل أحد أكبر المشروعات المرتقبة، نظرا لضخامة حجم الأعمال المرتبطة بها مشيرة إلى أن الجانب المصري يترقب بدء عملية طرح هذه المشروعات رسميا.

وأشارت إلى وجود مشروعات أخرى في مجال بناء السدود، موضحة أن هذا القطاع لا يخدم الزراعة فقط وإنما يسهم أيضا في توليد الطاقة، لافتة إلى أن سد الفجوة في مجال الطاقة يمثل إحدى الأولويات الرئيسية في إفريقيا بشكل عام.

وحول مدى دخول الشركات المصرية بالفعل إلى هذه المشروعات قالت إن الطروحات الخاصة بهذه المشروعات ما زالت في مراحلها الأولى، إلا أن هناك وجودًا فعليًا لشركات مصرية كبرى في قطاعات أخرى وعلى رأسها قطاع الطاقة، مؤكدة أن عددا من أكبر الشركات المصرية العاملة في القارة الأفريقية يواصل حاليا التوسع في زيمبابوي.

وفيما يتعلق بملفات التعاون الاقتصادي القائمة بين مصر وزيمبابوي أوضحت أن الجانبين يعملان على تعزيز التجارة البينية، إلى جانب تفعيل التعاون في مجالات استخراج الفوسفات والتعدين.

وأضافت أن هناك جهودا تبذل حاليا لزيادة صادرات الدواء المصري إلى زيمبابوي مشيرة إلى أن زيمبابوي كانت من أوائل الدول التي وقعت مذكرات تفاهم مع مصر بشأن الاعتراف المتبادل بالأدوية بين البلدين، وهو ما يسهم في تسهيل نفاذ المنتجات الدوائية المصرية إلى السوق الزيمبابوية.

وقالت: إن بعثة كبيرة من زيمبابوي ستتوجه إلى مصر للمشاركة في المعرض الأفريقي للصحة أفريكان هيلث إكسكون المقرر انعقاده خلال الشهر الجاري، لافتة إلى أن المعرض سيشهد حضورا واسعا للشركات الزيمبابوية وردا على سؤال بشأن المشروعات التي تبحث زيمبابوي عن شركاء لتنفيذها حاليا أشارت إلى وجود اهتمام كبير من جانب الحكومة الزيمبابوية بقطاع التصنيع، باعتباره أحد المجالات ذات الأولوية لتوطين الصناعة داخل البلاد بصورة تدريجية وعلى مراحل.

وأضافت أن زيمبابوي بدأت تنفيذ خطة تنمية خمسية تمتد لمدة خمس سنوات، يخصص جزء كبير منها لتعزيز التصنيع المحلي وهو ما يدفعها إلى العمل على جذب الاستثمارات المصرية وتشجيع القطاع الخاص المصري على المشاركة في عملية التصنيع.

وبسؤالها حول التحديات المرتبطة بالطاقة وتأثيرها على جهود التصنيع قالت: إن التصنيع لا يجب أن يتم بالكامل خارج مصر في المراحل الأولى، وإنما يمكن تنفيذه بصورة تدريجية من خلال تصنيع أجزاء أو مراحل محددة من المنتج النهائي في مصر ثم استكمال المراحل الأخيرة داخل الدول الأفريقية.

وأوضحت أن هذا النهج يسمح للدول الإفريقية باكتساب الخبرات الصناعية بصورة تدريجية بالتوازي مع التقدم الذي تحرزه في سد الفجوة بقطاع الطاقة وبشأن وجود مشروعات مصرية دخلت بالفعل مرحلة التنفيذ في زيمبابوي أشارت إلى أن قطاع الطاقة، يعد من أبرز القطاعات التي تشهد تقدماً فعلياً في ظل توجه زيمبابوي لتطوير قطاعي الطاقة والكهرباء بشكل رئيسي.

وأضافت أن الشركات المصرية تؤدي دورا مهما في هذا المجال لافتة إلى أن المسؤولين في زيمبابوي يبدون اهتماما واضحًا بالتعاون مع هذه الشركات، ويعربون عن تقديرهم لخبراتها وجودة منتجاتها وقدرتها على تقديم خدمات ومنتجات بأسعار تنافسية.

وأكدت على أن الجهات المصرية تتابع باستمرار تطورات طرح المشروعات في الدول الأفريقية استعدادا للمشاركة فيها فور توافر التوقيت المناسب وبدء الإجراءات التنفيذية.

في الوقت نفسه قال المهندس حسن عبد العزيز رئيس الاتحاد الإفريقي لمنظمات مقاولي التشييد: إن انضمام الاتحاد الإفريقي واتحاد المقاولين العرب واتحاد المقاولين بالدول الإسلامية إلى اتحاد المقاولين العالمي «CICA»، يتيح تمثيلا مباشرا داخل مجلس إدارة الاتحاد الدولي مشيرا إلى اختيار أحد ممثليهم نائبا لرئيس المجلس بما يعزز من فرص الاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا التمثيل الدولي.

وأضاف في تصريحات خاصة لـ«عالم المال» أن من أبرز هذه المزايا إمكانية الاستعانة باتحاد المقاولين العالمي في معالجة التحديات، التي قد تواجه شركات المقاولات مع مؤسسات التمويل الدولية ومنها البنك الدولي والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد أفريكسيم بنك وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الإسلامي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى جانب جهات تمويل دولية أخرى، موضحا أن الاتحاد الدولي يمتلك القدرة على المساهمة في حل مثل هذه المشكلات.

وأشار إلى أن اتحاد المقاولين العالمي يوفر برامج تدريبية متخصصة للدول الأعضاء في مختلف المجالات الحديثة المرتبطة بقطاع التشييد والبناء، لافتا إلى أن التطور المستمر في مواد البناء وأساليب التنفيذ وطرق إدارة المشروعات يفرض ضرورة مواكبة هذه المستجدات من خلال التدريب المستمر.

وأوضح أن اتحاد المقاولين العالمي يرتبط بشبكة واسعة من المراكز البحثية الكبرى على مستوى العالم بما يتيح نقل أحدث التطورات والخبرات إلى شركات المقاولات في الدول الأعضاء عبر دورات تدريبية تستهدف رفع كفاءتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

وأضاف أن اتحاد المقاولين العالمي يقدم أيضًا حلولًا عملية للتعامل مع الأزمات التي قد تواجه القطاع مستشهدًا بالتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على شركات المقاولات، سواء من خلال توقف الأعمال أو استمرارها مع تكبد خسائر، مؤكدا أن الاستفادة من الخبرات الدولية تساعد الشركات على وضع آليات للتعامل مع مثل هذه الأزمات مستقبلا وتقليل آثارها السلبية.

وفيما يتعلق بحجم الفرص المتوقعة أمام الشركات الإفريقية والعربية في المشروعات الممولة دوليًا، أوضح المهندس حسن عبد العزيز أنه لا يمكن تحديد تقديرات دقيقة لهذه الفرص نظرًا لأن المشروعات يتم طرحها من خلال مناقصات تتفاوت من وقت لآخر، مشيرًا إلى أن دور الاتحادات يتمثل في تعريف الشركات بالفرص المتاحة، وربطها بأصحاب الأعمال دون التدخل في الجوانب التعاقدية أو التسعيرية الخاصة بكل شركة.

وأضاف أن العقود وشروط التفاوض والدراسات الفنية والمالية مسؤولية الشركات نفسها في حين تقتصر مهمة الاتحادات على فتح قنوات التواصل مع الجهات المالكة للمشروعات وتسهيل وصول الشركات إليها.

وأشار إلى أن المرحلة المقبلة بعد الانضمام الرسمي للاتحاد المقاولين العالمي ستشهد العمل على تحديد احتياجات شركات المقاولات في مختلف الدول الأعضاء، وتنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية تتناسب مع هذه الاحتياجات بهدف تأهيل الشركات، وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأكد أن الانضمام لاتحاد المقاولين العالمي من شأنه دعم زيادة حصة الشركات الإفريقية والعربية في مشروعات البنية التحتية مستقبلا، مشددا على أهمية أن تكون هذه المشاركة قائمة على أسس مدروسة من خلال رفع كفاءة الشركات وقدرتها على إعداد الدراسات الدقيقة للأسواق والتكاليف بما يحميها من التعرض للخسائر.

وكشف رئيس الاتحاد الإفريقي لمنظمات مقاولي التشييد عن وجود فرص مستقبلية واعدة في زيمبابوي مشيرًا إلى أن الدولة تتجه لإنشاء عاصمة إدارية جديدة، وأن الشركات المصرية تمتلك خبرات كبيرة تؤهلها للمشاركة في هذا المشروع.

وأضاف أن الاتحاد يستهدف حصول الشركات المصرية على نصيب كبير من هذه المشروعات مؤكدا أن المشاركة في تنفيذ عاصمة جديدة، منذ مراحلها الأولى تمثل فرصة متميزة ومكسبا مهما للشركات العاملة في القطاع.

اعد الملف: علياء حسين

نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار في لبنان:

إعادة إعمار المساكن والممتلكات الخاصة يحتاج 10 مليارات دولار

سفيرة مصر في زيمبابوي:

هناك مشروعات مطروحة أمام الشركات المصرية في التعدين واستخراج الفوسفات والبنية التحتية

رئيس الاتحاد الإفريقي لمنظمات مقاولي التشييد:

نستهدف حصول الشركات المصرية على نصيب كبير من مشروعات العاصمة الجديدة بزيمبابوي

نيفين نخلة
مؤسس الجوندي تريدينج لـ«عالم المال»:

مبادرة «AfCFTA» توحد 54 دولة إفريقية وتفتح سوقًا تضم 1.4 مليار مواطن وتحرر 90 % من التجارة

منظومة إلكترونية إفريقية لحسم الشكاوى الجمركية خلال 24 ساعة

وضمان التزام الدول بالاتفاق — الاتفاقية تمنح مصر ميزة تنافسية وتجذب الاستثمارات الأجنبية نحو المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

أكدت الدكتورة نيفين نخلة، مؤسس الجوندي تريدينج الشركة التي تمثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في مصر، في حوار خاص لـ«عالم المال»، أن عام ٢٠٢٦ يمثل البداية الفعلية لمرحلة التطبيق الكامل وجني الثمار لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA، مشيرة إلى أن الاتفاقية ستنجح في تحرير ٩٠٪ من منتجات ٥٤ دولة إفريقية من الجمارك تمامًا بحلول ٢٠٣٠، مما يفتح سوقًا موحدة تضم ١,٤ مليار مواطن.

وإلى نص الحوار..

في البداية.. نود التعرف على طبيعة نشاط الشركة ودوركم في تمثيل اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية؟

شركة الجوندي تريدينج تم ترشيحها منذ عام ٢٠٢٣ بالنيابة عن مصر لتمثيل اتفاقية التجارة الإفريقية الحرة، ومفهوم تمثيل الاتفاقية يستهدف في الأساس تحويل إفريقيا إلى سوق موحدة، بحيث نصبح كتلة واحدة تتاجر معًا دون جمارك على غرار الاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك كافة السلع المنتجة وكل المواد الخام الموجودة في القارة السمراء.

في ظل التوترات الجيوسياسية.. كيف ترين واقع العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الإفريقية اليوم من خلال عملكِ المباشر مع الأسواق والشركات؟

بالنظر إلى الواقع الحالي نجد أن هناك مشاكل واضطرابات اقتصادية وحروبًا وقلقًا كبيرًا يجتاح العالم كله، ولذلك تحرك الاتحاد الإفريقي منذ عام ٢٠٢١ وكون وبدأ فعليًا بمبادرة التجارة الموجهة وهي اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA، هذه الاتفاقية نجحت في تجميع ٥٤ دولة إفريقية كانت متفرقة ومشتتة اقتصاديًا لتضم تحت مظلتها ١,٤ مليار مواطن باقتصاد مجمع ضخم جدًا، وما حدث خلال الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٥ هو إنجاز كبير، حيث أصبحت ٩٠٪ من منتجات الدول في مرحلة «أ» يتم التبادل التجاري بينها بدون أي جمارك منذ يناير ٢٠٢٥، والدول في مرحلة «ب» سيتم التبادل التجاري بينها أيضًا بدون أي جمارك في ٢٠٣٠.

ما الآليات المتبعة تحت مظلة الاتفاقية لضمان التزام الدول وحل أي عوائق تجارية قد تظهر على الأرض؟

تحت المنظومة لضمان قوة الاتحاد والاقتصاد المجمع، قامت سكرتارية القارة الإفريقية بتدشين منظومة إلكترونية متطورة جدًا لمواجهة العوائق غير الجمركية، هذه المنظومة مخصصة لاستقبال الشكاوى، فمثلًا إذا أصدرنا شهادة منشأ تحت مظلة اتفاقية التجارة الحرة وقامت الدولة المستقبلة برفض إزالة الجمارك عن هذا المنتج، يتم رفع شكوى فورية عبر هذه المنظومة الإلكترونية، ويجري الرد عليها وحسمها بالتنسيق مع وزارة التجارة لتلك الدولة في غضون ٢٤ ساعة فقط.

كيف انعكست هذه المزايا والحوكمة التجارية على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدولة المصرية؟

لقد رأينا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم أن هناك دولًا كثيرة جدًا من خارج القارة الإفريقية بدأت تتجه وتتدفق نحو المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لفتح وتأسيس مصانعها لدينا في مصر، وهؤلاء المستثمرون يعلمون تمامًا أنه بموجب اتفاقية التجارة الإفريقية الحرة فإن أسواق ٥٣ دولة إفريقية أخرى مفتوحة أمامهم للتصدير دون جمارك وبشهادة منشأ معتمدة تحت مظلة الاتفاقية، هذا الأمر خلق لمصر ميزة تنافسية وجذبًا هائلًا للاستثمار الأجنبي.

رغم أن الاتفاقية تستهدف سوقًا واحدة، إلا أن الأرقام تشير إلى أن نسبة التجارة البينية داخل القارة لا تزال منخفضة، ومن منظورك.. ما هو العامل الأكثر تأثيرًا في هذا التباطؤ حتى الآن؟

التباطؤ حتى الآن يعود إلى السياسات ووضع المنظومة والحصول على الموافقات، ومن واقع مشاركتي وحضوري لاجتماعات وزراء التجارة الأفارقة لأكثر من مرة بصفتي ممثلة للاتفاقية في مصر، وحضور الاجتماعات التشاورية التي يتم الاتفاق فيها على خفض التعرفة الجمركية لبعض المنتجات، رأيت مدى صعوبة تجميع هذا الكم من الدول بكل سياساتها المختلفة، كما أننا يجب ألا نغفل أن هناك دولًا إفريقية اقتصادياتها ضعيفة ويكون كل دخلها القومي قائمًا ومستندًا على الجمارك والضرائب، وبالتالي عندما تأتين لتقولي لهذه الدول إنها ستتخلى عن الجمارك والضرائب فإن المفاوضات والتشاورات والموافقات تكون صعبة للغاية وليست بالأمر السهل، وإذا نظرنا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي فقد استغرق سنوات طويلة جدًا، لذلك عندما نتحدث عن نجاح قارة إفريقيا في تحقيق هذا التقدم خلال ٤ أو ٥ سنوات فإن هذا يعتبر معجزة وإنجازًا سريعًا جدًا، واليوم في عام ٢٠٢٦ نحن بدأنا بالفعل في مرحلة التطبيق الكامل وبدأنا في جني الثمار والاتحاد الفعلي لعمل سوق موحد وسنرى نتائج ملموسة وكبيرة جدًا جاري تنفيذها على الأرض.

ما أبرز الآليات المالية المطبقة حاليًا لتسهيل هذا التكامل التجاري وحل أزمة توفير العملة الصعبة؟

هناك نظام مالي هام جدًا يتم تطبيقه حاليًا يُدعى نظام الدفع والتسوية الإفريقية –PA PSS، هذا النظام يتيح لـ٥٤ دولة إفريقية التبادل التجاري فيما بينها بالعملة لكل دولة، ويقوم على تشغيله البنك الإفريقي بموجب اتفاقية خاصة مع البنوك المركزية للدول الإفريقية، وهناك ٤٩ دولة دخلت بالفعل ووقعت رسميًا في هذه المنظومة، ولكن بالتأكيد هذه المنظومة ليست سهلة لأن هناك دولًا تكون دائمًا في حالة ترقب وانتظار لتحصيل الدولار وإقناعهم يتطلب وقتًا، ولكن هذا النظام سيحدث فارقًا جوهريًا في القوة الاقتصادية لقارتنا الإفريقية.

كيف يواجه الاتحاد الإفريقي مخاوف بعض الدول من خسارة مواردها الجمركية الفورية نتيجة لهذا التحول؟

البنك الإفريقي يتيح حاليًا ما يسمى بـ«صندوق التسوية»، وهو يقدم قرضًا أو منحة للدول التي قد تفقد جزءًا من دخلها المعتمد على الجمارك والضرائب جراء تطبيق الاتفاقية، إذ يتم تعويضهم عن هذه الخسائر بطريقة تدريجية ومدروسة إلى أن يتمكنوا من بناء قاعدة تصنيعية وتصديرية خاصة بهم تؤمن لهم دخلًا آخر بديلًا عن إيرادات الجمارك.

ولكن البعض يرى صعوبة في التطبيق الفعلي لمسألة اختلاف قيم العملات المحلية.. كيف تتغلب الشركات والبنوك على ذلك؟

التطبيق الفعلي سيبدأ بالمصانع التي لديها مصالح متبادلة ومشتركة في الاستيراد والتصدير معًا، فالمصنع كما سيتنازل عن استقبال عملة صعبة عند التصدير سيعوض ذلك ويستفيد تمامًا بعدم دفع عملة صعبة عند استيراد مواده الخام من إفريقيا، وأنا أتوقع أن أول القطاعات المستفيدة من هذه المنظومة هي مصانع الشوكولاتة والحلويات لأن الكاكاو والبن والشاي في العالم يأتي بأكبر كمياته من إفريقيا ونحن نستورده ثم نصنعه هنا كشوكولاتة وبسكويت ومنتجات تحمل أسماء براندات ونعيد تصديره مجددًا، فالمنظومة يجب أن تبدأ بمن لديه هذه المصلحة المشتركة.

والحقيقة أن البنك المركزي المصري واع لأقصى درجة بأهمية إفريقيا وأهمية التجارة البينية الحرة مع قارتنا السمراء، وكان من أول البنوك المركزية التي وقعت على اتفاقية التجارة الإفريقية الحرة، وهناك سعي حثيث وجاد حاليًا لتنفيذ أول معاملة تجارية فعلية بالعملة المحلية تحت مظلة نظام PAPSS بين مصر والدول الإفريقية.

وكيف يتم الربط التكنولوجي والتجاري بين شركات القارة لتعزيز هذه المنظومة؟

البنك الإفريقي أطلق منظومة إلكترونية موحدة للتجارة تشبه المنصات العالمية الكبرى وتسمى بوابة التجارة الإفريقية African Trade Gateway واختصارها ATEX، ويتم تسجيل كافة الشركات الإفريقية عليها لتتاجر مع بعضها البعض، ونحن في شركة الجوندي تريدينج لا نمثل الاتفاقية فقط بل نمثل بوابة التجارة الإفريقية في منطقة شمال إفريقيا وتحديدًا في مصر وتونس والجزائر والمغرب وليبيا، حيث نتولى مسؤولية تجميع الشركات التجارية من هذه الدول ووضعها على المنظومة لفتح أسواق مشتركة وزيادة معدلات التجارة البينية الإفريقية.

بالانتقال إلى ملف قواعد المنشأ والجهود المبذولة فيه.. ما هي القطاعات التي كانت تمثل نقطة تعثر أمام التنفيذ الكامل؟ وما التطورات الأخيرة بها؟

ملف قواعد المنشأ وتحديد نسبة المكون الإفريقي لاعتبار المنتج «صُنع في إفريقيا» حظي بعمل وضبط قانوني كبير وشامل من قبل سكرتارية الاتفاقية، ولم يعد هناك نقاط تعثر بالمعنى الحرفي، فالقطاعات التي كانت صعبة ومعقدة في التفاوض سابقًا هي قطاعات المنسوجات والملابس وكذلك قطاع السيارات، ولكن جاري الانتهاء من هذا الملف بأكمل وجه وتم بالفعل في الاجتماع الأخير لوزراء التجارة الموافقة على بعض البنود والصياغات الجديدة الخاصة بهذه القطاعات الحيوية.

حوار: علياء حسين
تصوير إسلام أشرف

المصانع المتكاملة في الاستيراد والتصدير أبرز المستفيدين من التعامل بالعملات المحلية داخل إفريقيا

تباطؤ التجارة البينية الإفريقية يعود لا ختلاف السياسات وضعف اقتصادات بعض الدول وتجربة الاتحاد الأوروبي نموذج

نظام PAPSS يتيح تبادل التجارة بالعملات المحلية بين دولة القارة و49 بنكًا مركزيًا انضموا فعليًا

البنك الإفريقي يطلق صندوق تسوية لتعويض الدول عن خسائر الجمارك ودعم التحول التدريجي

www.facebook.com/AlamALmalNews